وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبة

العنـــوان

دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية -دراسة حالة بنك الجزائر وكالة جيجل-

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة و جباية معمقة

إعداد الطالبتين:

- ✓ خنشيل سلمى
- ✓ فرماس وسام

تم تقييمها من قبل اللجنة المكونة من:

الأستاذ مرابط محمد	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
الأستاذة حميمش نرجس	**أستاذة محاضرةأ**	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقرار**
الأستاذ حيمران محمد	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل-

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبة

العنـــوان

دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية -دراسة حالة بنك الجزائر وكالة جيجل-

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة و جباية معمقة

إعداد الطالبتين:

- ✓ خنشيل سلمى
- ✓ فرماس وسام

تم تقييمها من قبل اللجنة المكونة من:

الأستاذ مرابط محمد	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
الأستاذة حميمش نرجس	**أستاذة محاضرة أ**	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقرار**
الأستاذ حيمران محمد	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

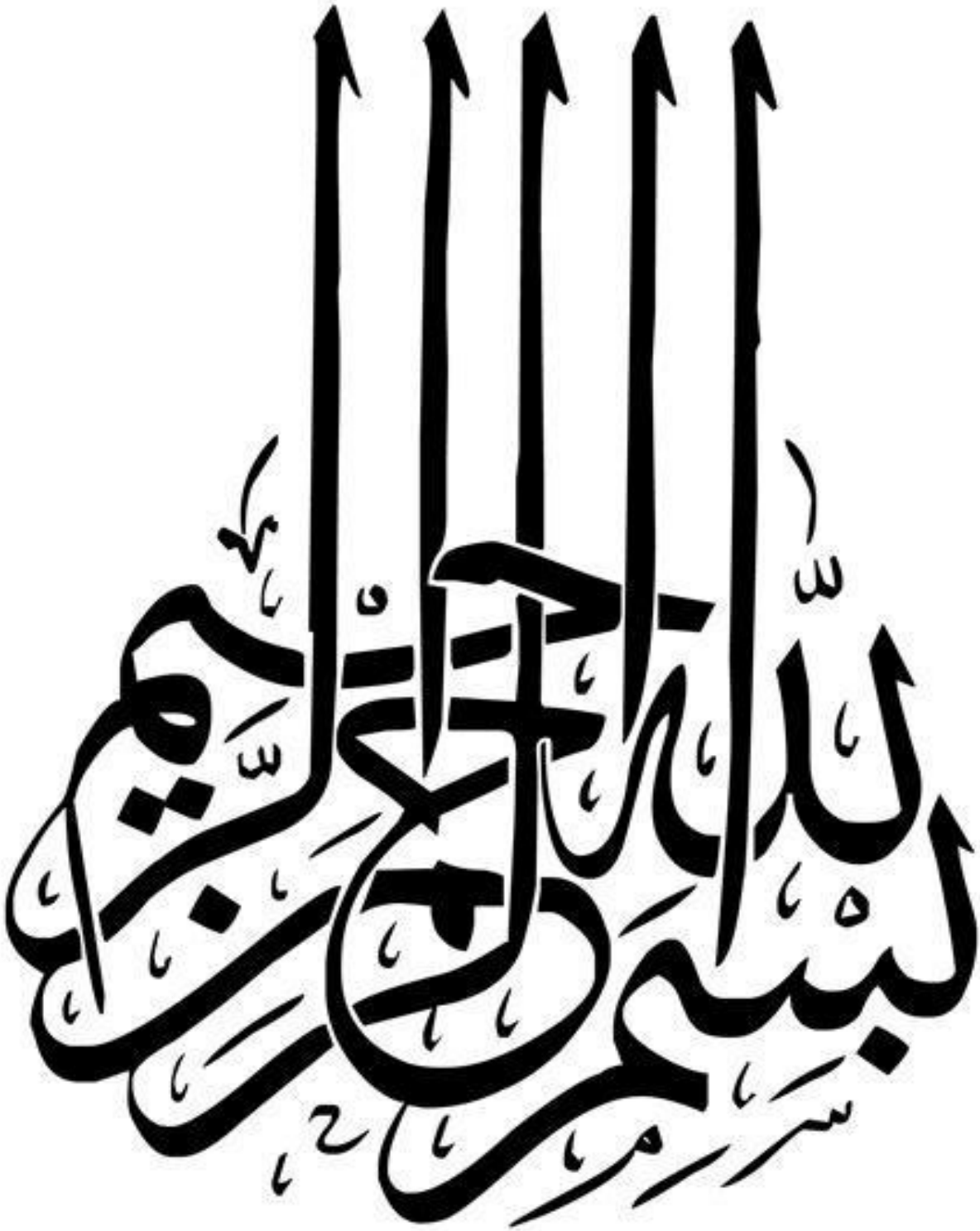
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ).

سورة البقرة الآية: 286

(وَقُلِ اعمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ).

سورة التوبة الآية: 105

الشكر والتقدير

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ التِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالدَيَّ وَأَنَ اَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) سورة النمل- الآية:19

لله الفضل من قبل ومن بعد على ما أنعم وسهل و أرشد فله الحمد و الشكر كله أما بعد:

ولا يسعنا ونحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة المشرفة "**حميمش نرجس**" التي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل، و التي لم تبخل علينا بإرشاداتها وتوجيهاتها كما لا أنسى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وبالخصوص "**علاب رشيد**" الذي مد لنا يد العون فجزاه الله ألف خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى الأساتذة المحكمين الذين قاموا بتأكد من سلامة و صحة الاستبانة

ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر لعمال بنك الجزائر- وكالة جيجل- على ما قدموه لنا من معلومات كافية من أجل إتمام هذا العمل.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

وفي الختام أسأل الله العلي العظيم أن يتقبل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن يوفقنا جميعا لما يحب ويرضى

فما كان من توفيق فمن الله وما كان خطأ أو نسيان فمن أنفسنا.

الإهداء

الحمد لله على كل توفيق منه حمدا كثيرا وثناء جميلا فهو المعين الأول و الآخر

أهدي ثمرة عملي هذا كأحلى هدية و أجمل تتويج لمن هو نور دربي وسندي في هذه الحياة والدي العزيز الذي أتمنى له دوام الصحة و العافية وطول العمر

إلى من حرمت نفسها لأجل نجاحي وسعادتي على حساب نفسها إلى أمي الغالية فل يباركك الله ويحفظك ويديم عليك عافيتك ويبقيك إلى جانبنا ويطيل عمرك اللهم آمين يارب العالمين

إلى من كانوا سندي في هذه الحياة وتقاسمت معهم حلاوة الدنيا وقسوتها إخوتي خير الدين وعبد الرزاق وأخواتي العزيزات دنيا وسلاف و أولادها ميس وعبد الرؤوف

إلى كل الصديقات اللواتي كن معي طوال مشواري الدراسي وكانوا سندا لي

إلى كل الأساتذة المحترمين وخاصة الأستاذة "حميمش نرجس"

إلى كل طلبة علوم مالية ومحاسبة تخصص محاسبة وجباية معمقة "دفعة 2022"

إلى كل من ذكرهم القلب ونسيهم القلم.

سلمى.

الحمد لله والصلاة والسلام على سيد الخلق وآخر المرسلين محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

أهدي تحياتي إلى عائلتي التي ساندتني في الوصول إلى ما أنا عليه من ثمرة النجاح...

إلى والدي ووالدتي أطال الله بقاءهما ومتعهما بالصحة والعافية...

إلى إخوتي وأخواتي و أحبابي وكل من تمنى لي الخير والنجاح...

وسام.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات:

البيان	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	III-I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
مقدمة عامة	ب-ح
الفصل الأول: أساسيات نظام المعلومات المحاسبي	23-7
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات	8
المطلب الأول: مفهوم وعناصر نظام المعلومات	11-8
المطلب الثاني: أهداف وظائف نظام المعلومات	12-11
المطلب الثالث: أنواع وموارد نظام المعلومات	15-12
المبحث الثاني: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي	15
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي	17-15
المطلب الثاني: أهداف ووظائف نظام المعلومات المحاسبي	18-17
المطلب الثالث: مكونات و مقومات نظام المعلومات المحاسبي	22-19
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: الفعالية في المؤسسات البنكية	38-24
تمهيد	24
المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات البنكية	25

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنك	26-25
المطلب الثاني: أنواع البنوك	30-26
المطلب الثالث: دور وأهمية البنوك	31-30

المبحث الثاني: مقومات ومصادر فعالية المؤسسات البنكية	32
المطلب الأول: مقومات فعالية المؤسسات البنكية	33-32
المطلب الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك	34-33
المطلب الثالث: مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية	37-34
خلاصة الفصل	38
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الجزائر- وكالة جيجل-	72-39
تمهيد:	39
المبحث الأول: تقديم حول بنك الجزائر- وكالة جيجل-	40
المطلب الأول: نشأة ومفهوم بنك الجزائر	42-40
المطلب الثاني: أهداف بنك الجزائر	43-42
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر	45-43
المبحث الثاني: الإطار المنهجي لدراسة	45
المطلب الأول: أدوات جمع وتحليل البيانات	46-45
المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية المستخدمة	47-46
المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة	53-47
المطلب الرابع: متغيرات الدراسة	54-53
المطلب الخامس: مجتمع وعينة الدراسة	54
المبحث الثالث: تحليل أجوبة الاستبيان	54
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية	60-55

المطلب الثاني: تحليل عبارات الاستبيان	69-60
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	71-69
خلاصة الفصل	72
الخاتمة العامة	76-74
المراجع	81-78
الملاحق	91-83
الملخص	93

قائمة الجداول:

رقم الجداول	عنوان الجداول	الصفحة
(01-01)	التوزيع حسب سلم ليكارط الخماسي	47
(02-01)	اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	48-49
(03-01)	اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	49-50
(04-01)	اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	50-52
(05-01)	معامل ارتباط بيرسون لمحاور الدراسة	52
(06-01)	معامل الثبات Alpha de Cronbach	53
(07-01)	توزيع الاستبيانات	54
(08-01)	توزيع مفردات العينة حسب الجنس	55
(09-01)	توزيع مفردات العينة حسب العمر	56
(10-01)	توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي	57
(11-01)	توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة	58
(12-01)	توزيع مفردات العينة حسب مجال الوظيفة	59
(13-01)	تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق بواقع وأهمية نظام المعلومات المحاسبي	60-62
(14-01)	تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق بمقومات الفعالية في البنك	63-65
(15-01)	تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق بمقومات الفعالية في البنك	66-68
(16-01)	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الأولى	69
(17-01)	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	70
(18-01)	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	70
(19-01)	نتائج تحليل T-test لاختبار دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية	71

قائمة الأشكال:

رقم الأشكال	عنوان الأشكال	الصفحة
(01-01)	عناصر نظام المعلومات	11
(02-01)	نظام المعلومات المحاسبي	16
(03-01)	مكونات نظام المعلومات المحاسبية	19
(04-01)	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر	43
(05-01)	متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة	54

مقدمة عامة

يعيش عالمنا المعاصر تطورا سريعا على مختلف المستويات المعلوماتية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، التكنولوجية، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التطور على الأفراد، الشركات، الدول، وتعمق هذا التطور في مجال نظم المعلومات إنتاجا وتطبيقا.

وقد أصبحت نظم المعلومات المحاسبية جزءا مهمّا من عمل الإدارة، ومصدرا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم خططها ورقابة عملياتها، كما أنّ نظم المعلومات المحاسبية لها دور كبير ومهم في تحقيق فعالية المؤسسات، حيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور.

وتعتبر البنوك من بين المؤسسات التي تحتاج إلى نظام المعلومات المحاسبي، كونه قطاع يتّسم بالتغيرات السريعة والاضطرابات البيئية والمنافسة الشديدة، فهو يعمل على جمع الأموال وتوظيفها أحسن وجه من خلال إقراضها لطالبيها سواء كانوا أفراد أو مؤسسات حكومية وخاصة أو هيئات ومؤسسات دولية، لذلك يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى تحقيق فعالية البنوك للوصول إلى آخر ما وصل إليه العلم الحديث في التكنولوجيا ونظم المعلومات.

1- إشكالية البحث:

وعلى ضوء هذا العرض يمكن صياغة إشكالية البحث بالسؤال الجوهري التالي:

ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية بنك الجزائر؟

و انطلاقا من السؤال الجوهري السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تكمن أهمية نظام المعلومات المحاسبي في البنك؟
- فيما تتمثل مقومات الفعالية في البنك؟
- كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسة البنكية؟

2- فرضيات الدراسة:

بغرض الإجابة على الأسئلة السابقة المطروحة في إشكالية الدراسة نعتمد على الفرضيات التالية:

- تكمن أهمية نظام المعلومات المحاسبي في البنك من خلال المرونة و البساطة وسهولة الاتصال بالبنك.
- تتمثل مقومات الفعالية في البنك في السرية و حسن المعاملة وراحة العملاء و السرعة في انجاز الأعمال بالبنك.
- يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسة البنكية من خلال مجموعة من الأهداف و الوظائف.

3- أهمية الموضوع:

هذا البحث يوضح أهمية توفر نظام للمعلومات تعتمد عليه المؤسسة البنكية في الجزائر بما يؤمن لها معطيات قوية تستند إليها في عملية تحقيق فعالية المؤسسة البنكية.

- كما يكشف البحث عن أهم النقائص المتعلقة بتفعيل نظام المعلومات على مستوى عينة من المؤسسات البنكية.

- بالمقابل يبيّن البحث المتطلبات و الشروط اللازمة لإرساء نظام معلومات قوي وفعال يمكن للمؤسسات البنكية الاعتماد عليه كمصدر لتحقيق فعالية المؤسسات البنكية.

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على نظام المعلومات المحاسبي وتحديد العناصر المكونة له.
- معرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية.
- تبيين أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية البنوك ببنك الجزائر- جيجل.
- محاولة إبراز أساسيات نظم المعلومات والقطاع البنكي.
- محاولة الوقوف على واقع اعتماد المؤسسات البنكية على نظام المعلومات المحاسبي ومدى ارتباطه بعملية تحقيق فعالية المؤسسات البنكية.

5- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

لدراسة هذا الموضوع و الإلمام بمختلف جوانبه سوف نستخدم مزيج من المناهج التي تتلاءم والدراسة التي تقوم بها بحيث نستخدم المنهج الوصفي الذي يناسب استعراض ووصف ومضمون نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة البنكية ودوره في تأدية المهام المتعلقة به، وكذا وصف المفاهيم الأساسية للموضوع محل الدراسة كما نستعين بالمنهج التحليلي الذي يناسب شرح وتحليل الإحصائيات و الجداول المتعلقة بالدراسة، أمّا بالنسبة لنوع التحليل المستخدم فهو التحليل الكمي، عن طريق استخدام الاستبيان في اختبار الفرضيات وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، معتمدة في ذلك على مجموعة من أدوات وأساليب التحليل الإحصائي، وبالنسبة للأدوات المستخدمة فقد ثم على استخدام مجموعة من الكتب و المراجع العلمية و الأبحاث العلمية، واستخدام الاستبيان باعتباره أداة من أدوات جمع المعلومات و البيانات.

6- أسباب اختيار الموضوع:

6-1-الأسباب الموضوعية:

من الأسباب الموضوعية ما يلي:

- إعطاء مفهوم واسع حول نظام المعلومات المحاسبي ودوره داخل المؤسسات البنكية.
- نقص البحوث و الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

6-2- الأسباب الذاتية:

من أهم الأسباب الذاتية ما يلي:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص في المحاسبة والجباية المعمقة.
- الميول الشخصي في دراسة نظام المعلومات المحاسبي، و الاهتمام بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

7- إطار الدراسة:

- الإطار الزماني: أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة (من 02 مارس2022 إلى غاية 05 ماي2022).

– الإطار المكاني: تمت دراسة هذا الموضوع في بنك الجزائر– وكالة جيجل –.

8– الدراسات السابقة في الموضوع:

قمنا بالإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة أثناء انجازنا لموضوع تخرجنا هذا وقد تمثّلت هذه الدراسات في :

- دراسة أسامة محمود موسى،" **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية– دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة بقطاع غزة** "، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة– قسم المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية– غزة–، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية، حيث طبقت الدراسة على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمّها:

- بأنّ البنوك تقوم بالاستعلام عن العملاء من خلال برنامج الأخطار المصرفية.
- التعرف على مصادر التمويل و الدخل المتوقعة للعميل قبل حصوله على الائتمان.
- يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترات مالية سابقة.
- تقوم البنوك بإعداد نسب مالية تحليلية للمركز المالي للعميل للتعرف على مقدرته الإرادية.
- تقوم البنوك بتحليلات الرافعة المالية للعلاقة بين حجم رأس المال والديون.

وجود بعض البنوك التي لا تطلب معلومات محاسبية في بعض الأحيان وذلك لعدم وثوقها في القوائم المقدمة، أو أن المعلومات المحاسبية غير متاحة، أو غير كافية.

- دراسة علي الحسين،" **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل بالمصارف التجارية السودانية: دراسة حالة بنك أم درمان الوطني**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2006.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل التجارية السودانية، وتحديد أهم العوامل المؤثرة على الإدارة عند اتخاذ قرار التمويل وما مدى فعالية استخدام المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية القرار. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن طلب التمويل يعتمد بشكل كبير على المعلومات المالية التي يقدمها العميل، وإن كان هناك عوامل أخرى مهمة يعتمد عليها مثل سمعة العميل، و الظروف الاقتصادية، و السياسات النقدية و التمويلية وغيرها.

- من إعداد الباحث إدمون طارق إدمون جل، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2010.

وهدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلة، فقام الباحث بتصميم استبيان شمل(29) فقرة وزعت على عينة من (197) فرد وتم جمع وتحليل البيانات

واختبار الفرضيات وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية الأهلية فعالة من حيث تلبية متطلبات عملية التخطيط وعملية اتخاذ القرارات ومن حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة.

- دراسة علون محمد لمين: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، (2016): رسالة دكتوراه LMD في العلوم التجارية تخصص محاسبة مقدمة من كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي. حيث خلصت الدراسة أن التدقيق الداخلي بجميع مقوماته من شأنه أن يساهم في تفعيل عملية اتخاذ القرار بناءا على نظام معلومات محاسبي فعال يعمل على تحقيق أهدافها.
- **دراسة(Michael,2015):**

بعنوان: " The Impact Of Computerized Accounting Information System On The performance Of The Banking Industry In Nigeria"

أجريت دراسة حالة على البنك المتحد الإفريقي من القطاع المصرفي بنجيريا وذلك على عينة متمثلة من الموظفين وعملاء المصرف وذلك من خلال توزيع عدد 200 قائمة استقصاء على مفردات العينة المختارة

ومن أهم أهداف هذه الدراسة ما يلي:

- بيان مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبية على أداء عمليا البنك.
- بيان تأثير تطورات و الابتكارات على أداء الموظفين ومدى رضا العملاء.

- **دراسة(Rahahelah & Siam ,2007):**

بعنوان: " Evaluation of Computerized Accounting Information Systems Effectiveness In The Jerdan Commercian Banks".

أجريت هذه الدراسة على عينة من البنوك التجارية الأردنية وعددها (9) بنوك وتم تصميم قائمة الاستقصاء وتم توزيع عدد(45) قائمة، واعتمد منها عدد (42) قائمة، وزعت يدويا على المديرين الماليين و العاملين في الدوائر المالية في الإدارات العامة للبنوك التجارية الأردنية المقيدة في بورصة الأوراق المالية في بورصة عمان عام 2003م.

ومن أهم أهداف هذه الدراسة ما يلي:

- بيان أثر تقييم فعالية نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة على كافة المعاملات البنكية بمدينة عمان.
- مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية الآلية على تحسين وزيادة ربحية البنوك التجارية الأردنية.

9- صعوبات الدراسة:

- انعدام التنظيم في المكتبات وسوء تسييرها.
- ضيق الوقت.
- صعوبة وجود مراجع مترابطة بين نظام المعلومات المحاسبي وفعالية المؤسسات البنكية.

10- خطة الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث واختيار الفرضيات، والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وإيضاح أهميتها، اقتضت الضرورة تناول الموضوع إلى ثلاث فصول، منها نظرية وفصل تطبيقي:

سنتطرق في الفصل الأول إلى أساسيات نظام المعلومات المحاسبي و الذي ينقسم إلى مبحثين، حيث يشمل المبحث الأول الإطار النظري لنظام المعلومات منها مفهوم نظام المعلومات، أما المبحث الثاني الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي.

أما الفصل الثاني الذي يتمثل في الفعالية في المؤسسات البنكية والذي ينقسم إلى مبحثين حيث يشمل المبحث الأول عموميات حول المؤسسات البنكية منها نشأة ومفهوم البنك و المبحث الثاني مصادر الفعالية في المؤسسات البنكية.

وفي الفصل الثالث مخصص لدراسة التطبيقية لبنك الجزائر فرع "جيجل" وينقسم إلى ثلاثة مباحث يشمل المبحث الأول تقديم بنك الجزائر، و المبحث الثاني الإطار المنهجي لدراسة، بينما المبحث الثالث تحليل أجوبة الاستبيان.

الخاتمة: وتضمّنت أهم النتائج التي تم التوصل إليها وعلى إثرها تم وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

تمهيد:

لقد أصبحت المعلومات عنصراً هاما تلعب دورها في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسات؛ لذلك اجتهدت المؤسسات

إلى تصميم وبناء أنظمة معلوماتية من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة، وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات الفورية والإستراتيجية للمؤسسة.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة نظام المعلومات المحاسبي بدقة من خلال مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات؛

المبحث الثاني: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات

يعتبر نظام المعلومات أحد أهم الأنظمة الموجودة داخل أي مؤسسة، والتي تتكامل فيما بينها لتشكل النظام الكلي الذي يمثل المؤسسة؛ فالمؤسسة تحتاج لنظام معلومات يمدها بمعلومات دقيقة ونافعة وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرارات المناسبة؛ حيث يعتبر الركيزة الأساسية لإنتاج المعلومات، من خلال إدخال البيانات ومعالجتها ثم إخراجها لكي تصبح معلومات.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى نظرة حول نظام المعلومات.

المطلب الأول: مفهوم وعناصر نظام المعلومات

نتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: مفهوم نظام المعلومات

قبل تعريف نظام المعلومات لابد من التطرق إلى تعريف كل من النظام و المعلومات كل على حدا

1- تعريف النظام: للنظام عدة تعاريف نذكر منها :

- يعرف النظام على أنه " **مجموعة من وحدات أو عناصر أو عمليات مترابطة أو متفاعلة مع بعضها من أجل تكوين كل منظم تكون قيم مخرجاته أكبر من القيم المضافة إليه من قبل الوحدات المشاركة فيها لو عملت بشكل مستقل عن بعضها البعض، فالمنظمة هي كل متكامل يكون مجموعة من الأنظمة الفرعية من خلال الوظائف والأنشطة والأهداف والهياكل والعلاقات المختلفة وهي كل لا يتجزأ بل هي متكاملة ومتفاعلة في بيئة متغيرة** "[1].

- كما يعرف طبقا لمدخل النظم على أنه "**مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام** "[2].

- كما يمكن تعريفه بأنه " **مجموعة موحدة من الأجزاء المتفاعلة والتي تؤدي سوية وظيفة لتحقيق أهدافه، إن العالم يكون مرتبط بالأنظمة سواء كانت طبيعية أو بواسطة البشر، وكل نظام له بنية تحتية مستقلة عن بيئته، وأن أغلب الأنظمة تكون مفتوحة بمعنى تقبل مدخلات من بيئتها وتزود مخرجات إلى البيئة، وكثير منها (المنظمة) ملموسة حيث توظف الموارد الطبيعية كالمواد والأشخاص**" [3].

- ويعرف أيضا على أنه "**مجموعة من الأجزاء المهيأة بطريقة مرتبة ومهيكلة تهدف إلى تحقيق نتيجة موحدة** ".[4]

---

[1]- يوسف حجيم الطائي وآخرون، **نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص36.

[2] -Schoderbek, charles and others"**Management sy stems**", (Businesspublications, Dallas,1980) ,p 12

[3]- إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 19.

[4] -Georgion Sarrad et les autres, **L'entreprise**, 2ème,Edition goetan morin, 2010,p8

من خلال التعاريف المذكورة أعلاه يمكن القول بأن النظام هو مجموعة من العناصر والموارد (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات...) المترابطة والمتجانسة، والتي تعمل معا وفي نطاق محدد؛ وذلك من أجل تحقيق هدف معين وموحد.

1- تعريف المعلومات: للمعلومات عدة تعاريف نذكر منها:

تعرف المعلومات بأنها عبارة عن " **نتيجة تنظيم مختارة من البيانات مجمعة بطريقة معينة مما يزيد من قيمتها بالنسبة للمستفيد أو المستخدم**"[1].

كما تعرف بأنها " **تمثل النتائج التي تحصل عليها من عملية معالجة البيانات، فالبيانات بعد أن يتم إدخالها إلى نظام المعلومات تخضع لعدة عمليات معالجة مثل التبويب والتحليل والتلخيص والعرض في تقارير تتناسب، وغرض الاستخدام الذي طلبت من أجله وفي الوقت المناسب، وبذلك تتحول البيانات إلى معلومات** " [2].

2- تعريف نظام المعلومات: لنظام المعلومات عدة تعاريف نذكر منها:

يعرف نظام المعلومات *بأنه* " ***ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد، تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال ويشمل هذا التعريف نظم المعلومات سواء كانت خاصة بجهات حكومية أو جمعيات ومؤسسات خيرية أو شركات عامة أو تجارية أو صناعية في مجال الأعمال، وينطبق هذا التعريف على أي نظام للمعلومات سواء كان نظام يدوي بسيط ويتكون من مجموعة من الملفات والدفاتر والمستندات أو كان نظام شامل ومعقد يقوم على استخدام الحسابات الآلية*** " [3].

كما يعرف على أنه" ***عبارة عن آلية وإجراءات منظمة، تسمح بتجميع، وتصنيف وفرز البيانات ومعالجتها، ومن تم تحويلها إلى معلومات يسترجعها الإنسان عند الحاجة، ليتمكن من إنجاز عمل أو اتخاذ قرار أو القيام بأية وظيفة تفيد حركة المجتمع، عن طريق المعرفة التي سيحصل عليها من المعلومات المسترجعة من النظام*** " [4].

كما يعرف بأنه" ***أي تركيبة منظمة من الأفراد، عتاد الحاسوب، البرامج، شبكات الاتصالات وموارد البيانات التي يتم جمعها، وتحويلها إلى معلومات وبالتالي توزيعها إلى المستفيدين في المنظمة*** " [5].

---

[11]- يحي مصطفى حلمي، **أساسيات نظم المعلومات**، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 72.

[2]- أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 7.

[3]- أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة محمد حيظر بسكرة، المجلد 04، العدد01، جوان 2019، ص ص 243، 244.

[4]- عامر إبراهيم قنديلجي، حسن رضا النجار، **علم المعلومات والنظم والتقنيات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص 39.

[5]- سعد غالب ياسين، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 19.

من خلال التعاريف المذكورة أعلاه يمكن تعريف نظام المعلومات بأنه الأنظمة التي تتكون من مجموعة من الأشخاص السجلات البيانات، وبعض العمليات اليدوية وغير اليدوية؛ بحيث يعالج هذا النظام البيانات والمعلومات الخاصة بكل منظومة وذلك للحصول على المخرجات النهائية.

ثانيا: عناصر نظام المعلومات :

يتضمن نظام المعلومات كما موضح في الشكل رقم (01-01) مجموعة من العناصر التي يجب توفرها حتى نتمكن من الحصول على المعلومات الدقيقة والملائمة، وهذه العناصر تتمثل في:

- **المدخلات input**: حتى نتمكن من الحصول على معلومات ذات جودة من نظام المعلومات لابد من تجميع بيانات حول الواقع تسمى مدخلات النظام، و المدخلات هي عبارة عن المفردات والمعطيات التي توصف الأحداث والموجودات التي تدخل النظام.

- **المعالجة processing:** الحصول على رصيد عميل ما، يتطلب تجميع فواتير المبيعات ودفعات ذلك العميل وطرح مجموع الدفعات من مجموع المبيعات، مثل هذه الفعاليات يطلق عليها المعالجة؛ وهي تمثل الجانب الفني من النظام وهي عبارة عن مجموعة من العمليات الحسابية وعمليات المقارنة المنطقية إضافة إلى عمليات التلخيص، والتصنيف، والفرز التي تجرى على البيانات المدخلة بغرض تحويلها إلى معلومات تقدم للمستفيد النهائي[1].

- **المخرجات output**: إن توفير المخرجات الملائمة للمستخدم هو الهدف الأساسي من نظم المعلومات وتشكل مخرجات نظم المعلومات الرسائل والتقارير والصور البيانية أو الوسائط والأوراق والرسوم المتحركة والمرئيات والصوتيات، وحتى تكون المخرجات مفيدة يجب أن تكون على درجة عالية من الجودة.

- **الرقابة Controlling:** يتطلب الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وجود رقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والمخرجات للتأكد من أن النظام ينتج ويقدم المعلومات وفق المعايير المفترضة عند تصميمه، وهذه الرقابة تتمثل في مجموعة من الإجراءات والقواعد تهدف إلى التحقق من أن تشغيل النظام يتم وفق ما هو مخطط عند تصميمه، وأن النظام يحتوي على كافة الإجراءات الرقابية التي تضمن صحة المدخلات وعملية المعالجة والمخرجات [2].

- **التغذية العكسيةFeed Back:** وتعني عملية إرجاع نتيجة تقييم المعلومات التي تم الحصول عليها من المخرجات إلى الأعضاء المعنيين في التنظيم لتقييم وتصحيح مرحلة المدخلات حتى تؤدي بدورها إلى تحسين نوعية المخرجات[3].

والشكل التالي يوضح عناصر نظام المعلومات:

---

[1]- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2009، ص 15.

[2]- منال محمد الكردي، إبراهيم العبد، **نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية والتطبيقات**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 15.

[3]- عبد الرزاق محمد قاسم، **نفس المرجع السابق**، ص 16.

الشكل رقم (01-01): عناصر نظام المعلومات

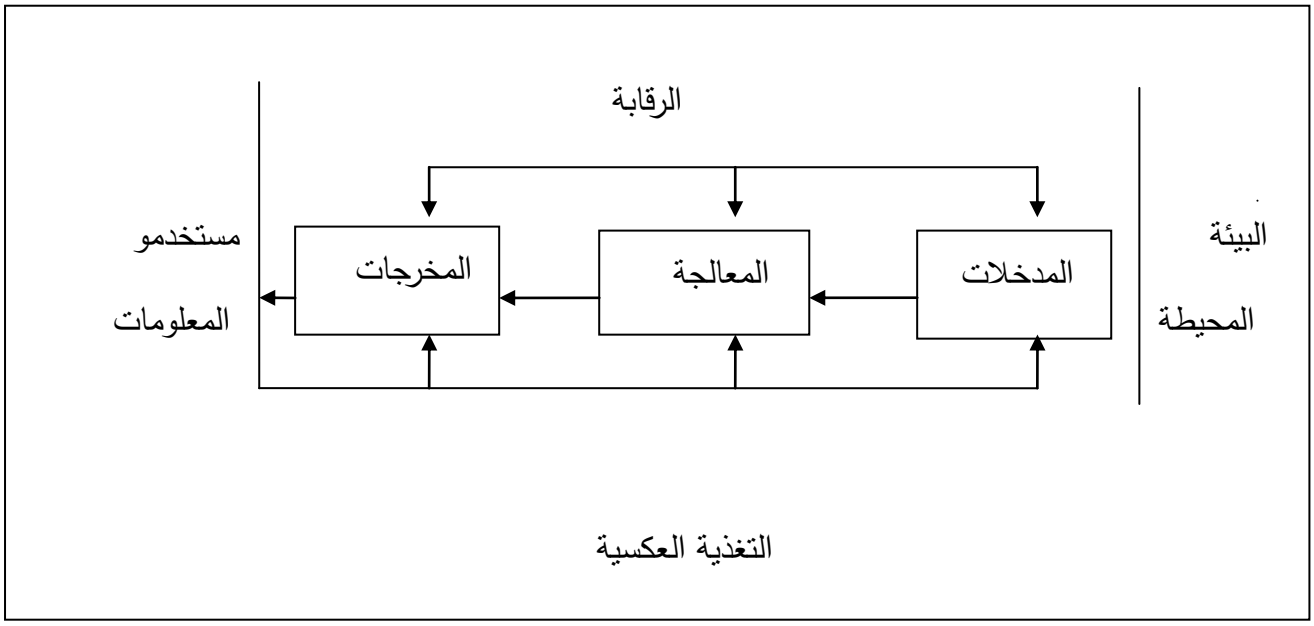

المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص16.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف نظام المعلومات

نتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: أهداف نظام المعلومات: تتمثل أهداف نظام المعلومات في ما يلي:

- تحقيق الكفاءة: يساهم نظام المعلومات في الرفع من كفاءة المنظمة بأسرع وقت وأقل تكلفة كتقليل تكاليف العمالة وإحلال الحاسوب الآلي.
- الوصول إلى الفعالية: ونعرف ذلك من خلال التوافق مع أهداف المنظمة ومن هنا يساعد نظام المعلومات المديرين في اتخاذ القرارات.
- تحسين أداء الخدمة: من خلال نظم المعلومات يمكننا تحسين الخدمات للزبائن كاستخدام آلات الصرف في البنوك مما يمكن الزبائن من الصرف من حساباتهم على مدار 24 ساعة.
- تطوير المنتج: لنظام المعلومات دور رئيسي في تطوير المنتج كما يحدث في البنوك و الوكالات السياحية و شركات التأمين...الخ.
- التعرف على الفرص واستغلالها: إن المناخ السريع التغير و التطورات الحديثة و استخدام تكنولوجيا المعلومات أصبح يفرض على المنظمات استخدام نظم المعلومات التي تمكنها من اتخاذ قرارات للحفاظ على الفرص و استغلالها.

– ربط العملاء بالشركة: أصبح جو المنافسة الذي تعيشه المنضمات يفرض على المعلومات التي يحتاجها الزبائن وذلك لكسب زبائنها و الحفاظ عليهم من أن يتجهوا إلى المنظمات المنافسة[1].

ونظام المعلومات يهدف إلى تقديم معلومات لأغراض اتخاذ القرارات، كما يهدف لتقديم المعلومات التي تساعد في إجراء العمليات اليومية والمعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤولياتهم [2].

ثانيا: وظائف نظام المعلومات: توجد خمسة وظائف أساسية يؤديها نظام المعلومات نذكرها كما يلي:[3]

– **تجميع البيانات:** تشتمل عملية تجميع البيانات على عدة خطوات منها استخلاص البيانات لإدخالها إلى النظام(إذا لم تكن البيانات كمية بطبيعتها فيجب تحويلها إلى بيانات كمية)، ثم يتم قيد البيانات على مستند هو المستند المصدري وبالتحقق من صحة هذه البيانات وأخيرا تبويبها في مجموعات، كما قد يتم تحويل البيانات أو تحريكها من نقطة الحصول عليها إلى نقطة تشغيلها.

– **تشغيل البيانات:** يمكن تجميع البيانات في دفعات ذات طبيعة متشابهة، ثم يتم ترتيب كل دفعة حسب خاصية معينة بالبيانات، وقد يحتاج الأمر إلى مراجعة عمليات حسابية في كل مستند بيانات.

– **إدارة البيانات:** تتكون وظيفة إدارة البيانات من ثلاثة خطوات أساسية هي تخزين، وتحديث واسترجاع البيانات، وتشمل خطوط التخزين على حفظ البيانات في أماكن هي ملفات أو قواعد بيانات وتزويد البيانات المخزونة بتاريخ الأحداث، ويمكن تخزين البيانات إما على ملفات دائمة أو على ملفات مؤقتة انتظار لتشغيل إضافي، ويشمل التحديث تسوية البيانات المخزنة لتعكس الأحداث الجديدة والعمليات والقرارات وكنتيجة لتحديث تعكس البيانات الحالة الحالية للأحداث.

– **رقابة البيانات وسريتها:** قد توجد بعض الأخطاء في البيانات التي تم إدخالها وقد تفقد بعض البيانات؛ ولذلك يعتبر التأكد من صحة ودقة البيانات المخزنة والمعلومات أيضا من الوظائف الهامة لنظام المعلومات، كما تعتبر خطوة التحقق من العناصر الرقابية المطبقة خلال مرحلتي التجميع والتشغيل.

– **إنتاج المعلومات:** وهي تمثل الوظيفة الأخيرة لنظام المعلومات التي تمكن من وضع المعلومات بين يدي مستخدميها.

المطلب الثالث: أنواع وموارد نظم المعلومات

نتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: أنواع نظم المعلومات

توجد عدة أنواع لنظم المعلومات، تتمثل في:

[1] – معالي نهمي حيدر، **نظام المعلومات الإدارية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص 36-37.

[2] – كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 17.

[3] – هلايلي إسلام، احمد قايد نور الدين، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة بسكرة، المجلد10، العدد2، 2019، ص378.

1- نظم المعلومات الإدارية: نظم المعلومات الإدارية هو نظاما مبنيا على الحاسب الآلي يوفر المعلومات للمديرين المسئولين عن وحدة تنظيمية رسمية سواء كانت المنظمة ككل أو أحد المجالات الوظيفية بها والذين لديهم احتياجات متشابهة للمعلومات وتصف هذه المعلومات ما حدث في الماضي وما يحدث الآن، وما هو محتمل حدوثه في المستقبل وتوافر المعلومات في شكل تقارير دورية وتقارير خاصة ومخرجات نماذج رياضية وتستخدم هذه المعلومات في صنع القرارات لحل المشكلات[1].

2- نظم آلية المكاتب: عبارة عن استخدام الإلكترونيات لتسهيل عملية الاتصال بدءاً باستخدام مشغل الكلمات واستخدام تطبيقات أخرى مثل البريد الإلكتروني، البريد الصوتي، المفكرة الإلكترونية، وأجهزت الصوت أو الفيديو في حالة عقد المؤتمرات، وتعمل هذه النظم على زيادة إنتاجية العاملين في البيانات داخل المكاتب.

3- نظم دعم الإدارة العليا: عبارة عن نظم معلومات للمستوى الاستراتيجي داخل المنظمة، وهي مصممة من أجل التعامل مع عملية صنع القرار غير المقننة من خلال تقديم أشكال بيانية واتصالات[2].

4- نظم تشغيل المعلومات: تقسم نظم تشغيل البيانات والمعلومات إلى ثلاثة أنواع أساسية هي :

4 -1- النظم اليدوية: وهي النظم البسيطة التي لا تستخدم أداة ميكانيكية أو إلكترونية وتعتمد على الدفاتر و الأقلام والأوراق.

4 -2- النظم شبه الآلية: وهي النظم التي تستخدم الآلات الحاسبة والآلات الكاتبة ولا تعتمد هذه النظم على الحاسوب وتسمح بتشغيل حجم معلومات أكبر نسبيا من النظم اليدوية.

4 - 3- النظم المحوسبة: وهي النظم التي تعتمد بشكل رئيسي على الحواسيب أو شبكة من الحواسيب، وهذا النوع من النظم يحتاج إلى تكاليف وجهود استثمارية كبيرة لتأسيسه[3].

5- نظم دعم القرار: عبارة عن مجموعة منظمة من العاملين، الإجراءات، البرامج، قواعد البيانات، والأجهزة المستخدمة لدعم صنع القرار وحل المشاكل، وتخدم مثل هذه النظم العاملين في مستوى الإدارة[4].

6- النظم الخبيرة: عبارة عن برنامج كمبيوتر مصمم لنمذجة الخبرة الإنسانية في حل المشكلات، بمعنى آخر، يركز النظام الخبير على معرفة الخبير الإنساني وتفكير وإدراك الخبير أو على طريقته في تعقيل الأشياء إن صح التعبير[5].

إن الأنظمة الخيرة تحتوي على الكثير من المعلومات التي يملكها خبير إنساني في حقل معين من حقول المعرفة؛ فهي تستعمل قوانين التفكير من المنطق والحس العام وغيرها للوصول إلى نتائج عائدة إلى المعلومات

---

[1]- نوري منير، **نفس المرجع السابق**، ص 118.

[2]- نبيل محمد مرسي، **التقنيات الحديثة للمعلومات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 44.

[3]- سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 37-38.

[4]- نبيل محمد مرسي، **نفس المرجع السابق**، ص 44.

[5]- سعد غالب ياسين، **تحليل وتصميم نظم المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 24.

المخزونة، والخاصة الأساسية لجميع برامج أنظمة الخبرة هو الفصل بين ما يسمى قاعدة معلومات أو مخزون المعرفة، وهي المعلومات المعروفة في المجال المدروس التي توصل إليها الخبراء[1].

ثانيا: موارد نظام المعلومات

أوضح النموذج الأساسي لنظم المعلومات أن نظام المعلومات يتكون من أربعة موارد أساسية هي: الأفراد، والأجهزة والبرامج، والبيانات، وفيما يلي يمكن تقديم شرح لهذه الموارد والمتمثلة في:

1- الموارد البشرية HumanResources: لا يمكن تصور نظام معلومات بدون المورد البشري والذي يشمل كل من المستخدمين أو المستفيدين والمتخصصين.

- **المستخدمين Endusers:** وهم اللذين يستخدمون نظام المعلومات أو المعلومات التي يخرجها أو ينتجها النظام، مثل المحاسبين، ورجال البيع، والمهندسين، والموظفين والمديرين؛ لذلك نجد معظمنا مستخدمين لنظام المعلومات.

- **المتخصصون SpeciaLists:** ينشئون ويطورون ويشغلون نظم المعلومات، مثل محللي النظم، المبرمجين، المشغلين، الفنيين، الموظفين والمديرين في النظام، فيقوم محللو النظم بتصميم نظام المعلومات بناءاً على متطلبات المستخدمين من المعلومات، ثم يقوم المبرمجين بوضع برامج الحاسب بناءاً على المواصفات التي حددها محللي النظم، ثم يقوم المشغلون بتشغيل النظام.

2- الموارد المادية Hard WareRosources: وتشمل كل الأجهزة والأدوات والوسائل المادية المستخدمة في تشغيل المعلومات مثل:

- **أجهزت الحاسب Computer:** وهي وحدة التشغيل المركزية مثل أجهزت الحاسبات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة؛

- **أطراف الحاسب Computerperipherils:** وتشمل جميع الأجهزة والوسائل الأخرى المتصلة بوحدة التشغيل المركزية لتكملة نظام الحاسب مثل لوحة المفاتيح والفأرة لإدخال البيانات والأوامر، وشاشات الفيديو وطابعات السطور لإخراج المعلومات، و الأسطوانات الممغنطة لتخزين موارد البيانات.

- **شبكات الاتصالات:** وهي وسائل الاتصالات المختلفة التي تصل أجزاء النظام ببعضها وتنقل المدخلات إلى النظام والمخرجات من النظام إلى سائر المستخدمين في التنظيم[2].

3- موارد البرمجيات: وتشتمل على كل أنواع التعليمات المطلوبة في معالجة البيانات ومن ضمنها مجموعات نظم التشغيل التي توجه المكونات المادية للحاسوب وتسيطر عليها، وتسمي برامج؛ فهنالك برمجيات النظام مثل

[1]- محمد عجيلة، أحمد قنيع، **دور النظم الخيرة في تطوير مهارات المحاسب الإداري**، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد1، 2019، ص 63.

[2]- أحمد حسين علي حسين، **دليلك في تحليل وتصميم النظم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص46- 48.

برامج نظام التشغيل الذي يسيطر على نظام الحاسوب ويقدم الدعم المطلوب له، ثم برمجيات التطبيق والتي هي برامج توجه إجراءات وعمليات خاصة باستخدامات محددة للحواسيب من قبل المستخدم النهائي[1].

4- موارد البيانات: تعتبر البيانات في الوقت الحاضر من أهم الموارد في الشركات في مجال الأعمال؛ لكونها المادة الخام الأساسية التي سيتم تشغيلها لإخراج المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات، فالمعلومات هي التي تساعد على إزالة درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرار وبالتالي تجهل القرار أقرب ما يكون إلى الصحة والدقة، وبالتالي نجاح الشركة وقدرتها على المنافسة والبقاء في السوق؛

وبصفة عامة يتم تنظيم البيانات في نظم المعلومات في شكل، قواعد البيانات، والتي تحفظ البيانات التي تم تشغيلها وتنظيمها، كذالك في شكل قواعد المعرفة، والتي تحفظ المعرفة في شكل حقائق وطرق، وقواعد والتقديرات والتحميلات من موضوعات متنوعة.

فعلى سبيل المثال يمكن تجميع وتخزين بيانات عمليات المبيعات في قاعدة بيانات لكي تستخدم في عمليات التشغيل لإخراج تقارير يومية وأسبوعية وشهرية عن تحليل المبيعات للإدارة، ومن ناحية أخرى توجد نظم المعلومات الخبيرة التي تستخدم قواعد المعرفة في إعطاء المستخدم النصيحة الخبيرة في موضوع معين[2].

المبحث الثاني: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

تعتبر دراسة نظم المعلومات المحاسبية من الأمور الهامّة، إذ أنّ المعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه النظم تعد مورداً أساسيا من موارد المؤسسات على اختلاف أشكالها، حيث يشكل نظام المعلومات المحاسبية العمود الفقري في التخطيط و الرقابة واتخاذ القرارات المختلفة وتحقيق أهدافها في النمو و الاستمرار.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الركيزة التي تقوم عليه أي مؤسسة وذلك باعتباره أحد المكونات الضرورية التي تضمن استمرارية العمل الإداري وذلك من خلال توفير المعلومات المالية للمستخدمين.

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

هناك عدّة تعاريف لنظام المعلومات المحاسبي نذكر منها ما يأتي:

يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنّه مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع و تبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإدارة الداخلية و الأطراف الخارجية[3].

كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنّه جزء من نظم المعلومات الرئيسية في المؤسسة، يتكون من

---

[1]- بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل، **أنظمة المعلومات الوظيفية في البنوك بين تكامل التقارير وكفاءة اتخاذ القرارات**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة تبسة، المجلد6، العدد1، أفريل 2020، ص 143.

[2]- أحمد حسين علي حسين، **نفس المرجع السابق**، ص ص48- 49.

[3]- هاشم أحمد عطية، **مدخل إلى: نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص32.

مجموعة من العناصر و المعدات و الأدوات التي تتفاعل مع بعضها داخل إطار معين، وذلك طبقا لمجموعة من البيانات و الإجراءات و القواعد من أجل معالجة البيانات المالية معبرا عنها بأحداث اقتصادية بهدف إعدادها وعرضها في شكل تقارير مالية تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين[1].

ويعرف أيضًا نظام المعلومات المحاسبي على أنّه نظام خاص لجمع وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات، ذات القيمة المتعلقة بالأحداث الاقتصادية، في الماضي و الحاضر و المستقبل، إلى الجهات المستفيدة من هذه المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ القرار[2].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أنّ نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن مجموعة من العناصر المتمثلة في الأجهزة و المعدات و البرمجيات و الأطر البشرية و الإجراءات و النظم، التي تعمل معا على تشغيل البيانات الناتجة عن الأحداث الاقتصادية من البيئة الداخلية و الخارجية لأجل توفير المعلومات الضرورية في شكل تقارير وقوائم مالية تساعد في الرقابة و التخطيط واتخاذ القرارات.

و الشكل التالي رقم (01-02) يوضح نظام المعلومات المحاسبي:

الشكل رقم (01-02): نظام المعلومات المحاسبي

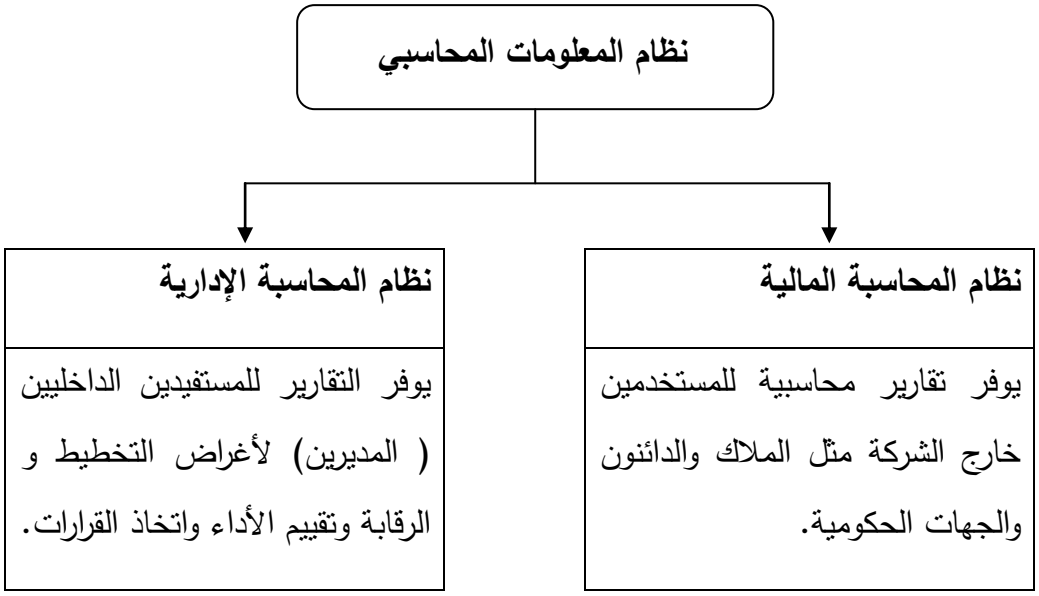

المصدر: مصطفى العثماني، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مجمع صيدال خلال 2010- 2014**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على

[1]- حكيمة مناعي، " **دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق معايير المحاسبة الدولية**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد6، 2014، ص 86.

[2]- محمد الطاهر علي سعد، فوزي محمود اللافي الحسومي، " **نظم المعلومات المحاسبية و أثرها على اتخاذ القرار- دراسة تطبيقية على مصنع الأعلاف صرمان** "، مجلة دراسات الإنسان و المجتمع، صرمان، العدد3،2017، ص6.

شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر – 3 –، 2015، ص26.

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

ينبغي أن تتوفر في النظام المحاسبي مجموعة من الخصائص حتى يمكن أن يتصف بأنّه نظام جيّد، أهمّها:

أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يمكن تصميمه بالطريقة المناسبة لتحقيقها، وأن يكون متلائما ويتّسم بالمرونة الكافية للتأقلم مع ما يطرأ من تغيرات وما يحيط بالنظام من ظروف، مع إمكانية تحديثه ليتلاءم والتغيرات الطارئة للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك أن يكون مستقرا حتى يتمكّن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين قيم متغيراته[1].

كما أن نظام المعلومات المحاسبي، يتصف بالشمولية بحيث يمتد إلى كل الأنشطة داخل المؤسسة، فلا يمكن تصوّر أي نشاط في المؤسسة لا يمسه نظام المعلومات المحاسبي بطريقة أو بأخرى باعتبار أن كل حركات هذه الأنشطة لها أثر مالي، وهذا الأثر الذي يقيسه ويسيره نظام المعلومات المحاسبي. وهذا النظام لا يقتصر دوره على توفير المعلومات للمستخدمين الداخليين فقط وإنّما حتى للمستخدمين الخارجيين من عملاء، موردين وبنوك، مساهمين، حملة السندات... الخ، من خلال القوائم المالية وبعض التقارير الخاصة[2].

كما يشترط أن يكون بالنظام علاقات خلفية كافية تربط أركانه الأساسية و البيئية التي تحيط بكل منها بشكل يسمح للنظام بالتوصل إلى حالة الاستقرار المنشودة المرغوبة[3].

المطلب الثاني: أهداف و وظائف نظام المعلومات المحاسبي

يعمل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، كما أن نظام المعلومات المحاسبي يوفّر مجموعة من الوظائف التي لا تستطيع أي مؤسسة الاستغناء عنها، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى كل من أهداف و وظائف هذا النظام.

أولا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

يسعى نظام المعلومات المحاسبية لتحقيق الأهداف التالية:

– ربط الأهداف في المؤسسة سواء كانت هذه الأهداف أساسية أو فرعية بوسائل و أدوات تحقيقها، وتتمثل هذه الوسائل و الأدوات في التقارير المالية الدورية، الموازنات التخطيطية، التقارير المرتبطة بالتقارير الخاصة،إضافة إلى عرض و تحليل نتائج نشاطات المؤسسة، بحيث يتمكن القائمون على إدارة المؤسسة من تقييم أداء الأنشطة المختلفة لها[4].

[1]– محمد لمين علوان، **نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن– عمان، 2019، ص 108.

[2]– أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، **نفس المرجع السابق**، ص241– 252 .

[3]– هاشم أحمد عطية، **نفس المرجع السابق**، ص 35.

[4]– محمد لمين علوان، **نفس المرجع السابق**، ص109.

– تسجيل البيانات و تشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأطراف الخارجية، ولتحقيق الثقة بالتقارير المحاسبية يجب تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها[1].

– توصيل كافة البيانات و المعلومات عن طريق مجموعة من التقارير و القوائم إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها[2].

– تقديم المعلومات المحاسبية اللازمة لفائدة متخذي القرارات ومستخدمي المعلومات الآخرون، كما يقوم بتوفير المعلومات اللازمة للإدارة للقيام بوظائف التخطيط والرقابة، كما يهدف لرقابة موارد المؤسسة وحمايتها و ترشيد استخداماتها[3].

ثانيا: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

يؤدي النظام المحاسبي مجموعة من الوظائف تتمثل فيما يلي:

– جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنشأة بكفاءة وفعالية ثم معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف و التلخيص وغيرها، ثم توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستخدمين، وأخيرا تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة، من أجل حماية هذه البيانات وأصول المؤسسة الأخرى[4].

– جمع وتخزين المعلومات عن الأحداث والموارد والوكلاء، ثم تحويل هذه البيانات إلى معلومات تستخدمها الإدارة في صنع القرار عن الأحداث والموارد و الوكلاء، كما يقوم بتوفير لرقابة الكافية للتأكد من موارد المؤسسة بما في ذلك البيانات المتعلقة بها[5].

– إعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة من خلال عرض البيانات الموحدة المحصلة عن عمليات التسجيل، الحساب والتحليل، والتعبير عنها بحساب النتيجة من ربح أو خسارة خلال فترة مالية محددة، وتحديد مدى تحقق الأهداف الموضوعة من قبل المؤسسة وبيان الانحرافات وأسبابها، إضافة إلى إعداد تقارير للجهات الخارجية و الداخلية[6]

---

[1]– بوفروعة سفيان، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مجمع إيناجوك فرع الطاهير**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري – قسنطينة، 2022، ص37.

[2]– محمد عبد المنعم خليل إبراهيم، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر لدعم اتخاذ القرارات**، المعهد العالي لسياحة و الفنادق و الحاسب الآلي السيوف، الإسكندرية، ص23.

[3]– بوبكر عميروش، قطاف ليلى، " **فعالية وكفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة – دراسة نظرية** – "، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج – جامعة سطيف1، العدد12، 2017، ص366.

[4]– عبد الرزاق محمد قاسم، **نفس المرجع السابق**، ص45.

[5]– عصام الدين محمد متولي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الثانية، اليمن، 2015، ص29.

[6]– حبيبة حناش، **واقع استخدام نظام المعلومات المحاسبي و المالي و أثره في التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية – دراسة ميدانية بقطب المحروقات سكيكدة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017، ص 53.

المطلب الثالث: مكونات ومقومات نظام المعلومات المحاسبي

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من عدة وحدات، كل وحدة تؤدي وظيفة محددة، كما أن نظام المعلومات المحاسبي يستند على مجموعة من المقومات لتحقيق أهدافه السابقة الذكر، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى كل من مكونات ومقومات هذا النظام.

أولا: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من مجموعة من عناصر يُمكن عرضها باختصار من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-03): مكونات نظام المعلومات المحاسبية

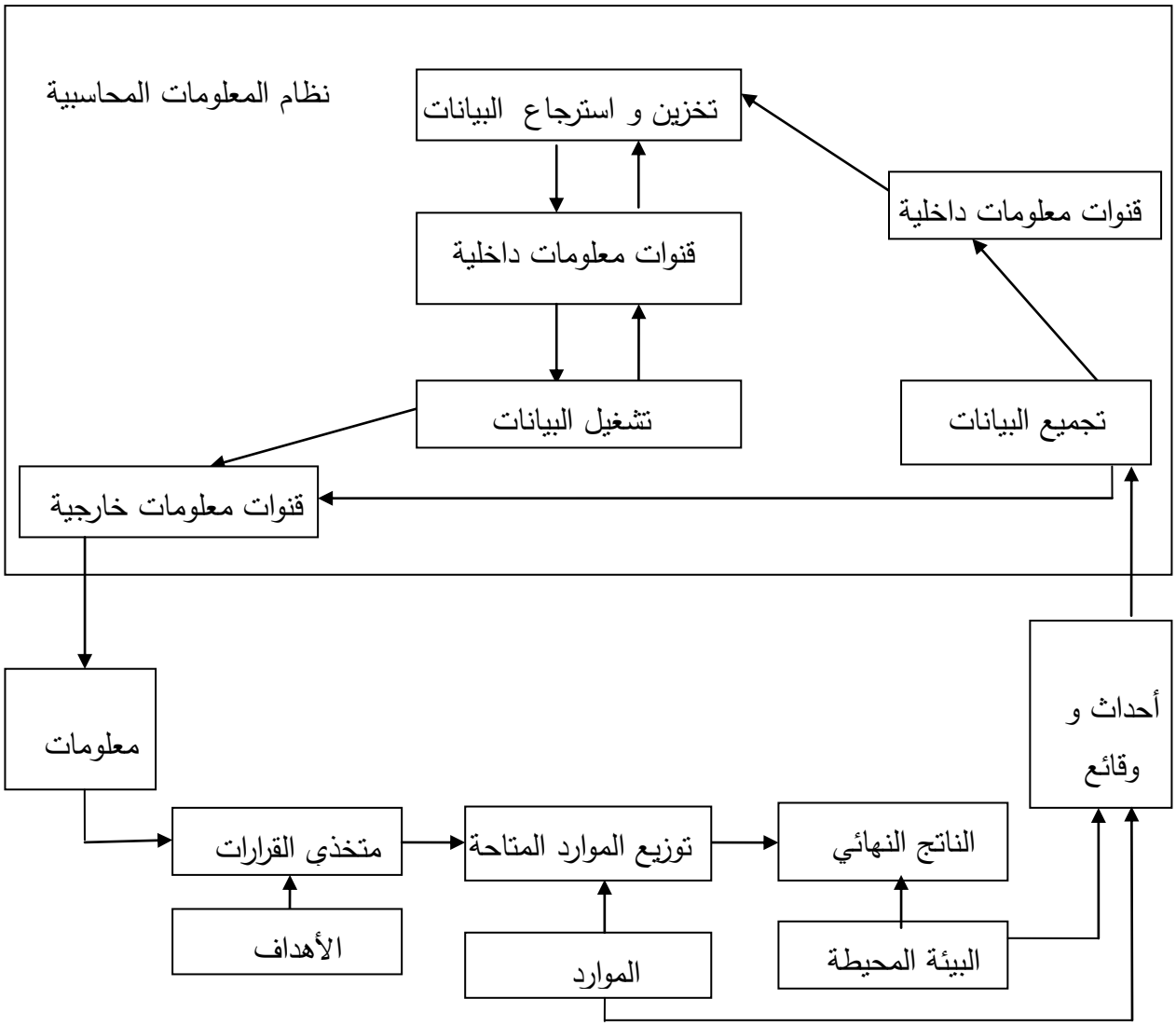

المصدر: سمير كامل محمد، كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص54.

وتتمثل هذه العناصر في:

1- وحدة تجميع البيانات:

تقوم هذه الوحدة بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث و الوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنّها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها في النظام، كما أنّ طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة[1].

2- وحدة تشغيل البيانات:

قد تستخدم البيانات المجمّعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبي في المجال إذا كانت مفيدة لمتّخذ القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتصحيح معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات، و بالتالي فإنّها ترسل إلى التخزين في النظام المعلومات المحاسبي[2].

3- وحدة تخزين البيانات أو المعلومات:

تحتاج البيانات أو المعلومات المحاسبية إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية، ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.

4- وحدة نشر وتوزيع المعلومات:

تزودنا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية والجداول الملحقة وتقارير التكاليف لتستعملها مختلف الأطراف الخارجية كإدارة الضرائب و الأطراف الداخلية كالمسيرين.

5- وحدة التغذية العكسية:

مثل التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لمحاسبة التكاليف[3].

ثانيا: مقومات نظام المعلومات المحاسبي

تمثل مقومات نظام المعلومات المحاسبية مجموعة الأسس التي يعتمد عليها في توثيق متطلبات القيام بإجراءات النظام بدءا من عملية التسجيل ثم التبويب و التخليص فالعرض؛ حيث تعمل هذه المقومات على تحقيق الهدف المنشود من تصميم هذا النظام، ولهذا سنقدم مقومات هذا النظام كما يلي:

1- المجموعة المستندية:

تعتبر المستندات همزة وصل بين نظام المعلومات المحاسبية وبيئته الداخلية أو الخارجية؛ فالبيانات تدخل إلى النظام محمولة على المستندات لأن المؤسسة و في ظل أدائها لنشاطها تقوم بعدد من الأحداث الاقتصادية

---

[1]- محمد لمين علوان، **نفس المرجع السابق**، ص111.

[2]- مراد كريفار، **أهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2019، ص9.

[3]- فاتح ساحل، **دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2003، ص 25.

(العمليات المحاسبية) ، وهذه الأخيرة قد تكون داخلية أو نتيجة لعلاقتها مع الغير. وعموما يعرف المستند على أنّه " **أداة لتدوين البيانات وحفظها ونقلها بين الأطراف المستفيدة منها**"، أمّا محاسبيا فيعرف على أنّه " **دليل إثبات يؤيد العمليات التي تقوم بها المؤسسة** "[1].

2- المجموعة الدفترية:

تتمثل المجموعة الدفترية في كافة الدفاتر التي يتم مسكها للمؤسسة الاقتصادية فهي تمثل الوعاء الذي يتم تفريغ فيه كل البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، وبالتالي معالجتها من خلال عمليات التسجيل، التبويب والتلخيص والتحليل لتطبيق مجموعة من الإجراءات و الفروض و المبادئ و السياسات المحاسبية اللازمة، وصولا لتهيئة عرضها لمجموعة من التقارير و القوائم المالية التي يتطلب إعدادها من قبل النظام في المؤسسة الاقتصادية المعينة[2].

3- دليل الحسابات:

يتمثل دليل الحسابات بأنّه قائمة منظمة بأسماء أو رموز الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ يتم إعداده في ضوء خطة معينة لتبويب الحسابات مع وصف لنوع المعلومات التي يتم تسجيلها في كل حساب، وإيضاح قيود اليومية بالنسبة للعمليات الغير عادية ويتخذ كأساس لتوجيه المحاسبي أي توجه العمليات للحسابات التي تسجل فيها[3].

4- الترميز:

يمكن تعريف الترميز على أنّه وضع حروف أو أرقام أو علامات أو صور أو ألوان لتمييز مفردات كل عنصر من غيرها، ويحقق الترميز الأغراض التالية:

- تسهيل عملية تجميع المعلومات؛
- تسهيل عملية الاتصال و السرعة في انجاز العمليات؛
- تقليل احتمال الوقوع في الخطأ[4].

---

[1]- بريّ أم الخير، **دور نظام المعلومات المحاسبي في المراجعة الداخلية دراسة حالة مطاحن الزيبان - القنطرة - بسكرة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص123.

[2]- بن عمر عبد العالي، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصناعية – دراسة حالة الشركة الإفريقية لزجاج جيجل** - ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل -، 2017، ص ص 51- 52.

[3]- زوينة مخلخل، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة -**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص21.

[4]- بن عمر عبد العالي، **نفس المرجع السابق**، ص52.

5- التقارير:

تتمثل التقارير بأنّها عملية تحويل البيانات إلى معلومات، ويتم عرض هذه المعلومات على الأغلب في صورة تقارير تأخذ صيغًا وأشكالاً مختلفة (جداول، مخططات، خرائط، معدلات) تبعاً لاحتياجات المستخدمين؛ إذ يتوجب على القائمين بتصميم النظام معرفة التقارير المطلوبة من قبل المستفيدين من حيث المحتوى ودرجة التفاصيل والشكل و الفترة الدورية وبالتالي فالتقارير هي المخرجات المطبوعة[1].

[1]- زوينة مخلخل، **نفس المرجع السابق**، ص21.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي من أهم نظم المعلومات الإدارية؛ حيث أنه يعتمد على تكامل وترابط الجهود البشرية الكفء و الخبيرة مع الموارد المادية المتطورة وذلك من أجل تسهيل التعامل مع البيانات، من حيث إمكانية الحصول عليها من مصادر مختلفة (الداخلية و الخارجية) وحفظها نقلها واسترجاعها، بهدف إجراء العمليات التشغيلية اللازمة عليها من أجل الحصول على المعلومات التي تم تهيئتها كمخرجات من خلال إعداد القوائم المالية و التقارير المحاسبية في الوقت المناسب، من أجل الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات انطلاقا من المعلومات الواردة فيها، وعليه فإنّ نظام المعلومات المحاسبي يلعب دورا رئيسيا من خلال تحسين عملية اتخاذ القرار الإداري في المؤسسة.

كما يتضح لنا أنّ لنظام المعلومات المحاسبي دور كبير في الحفاظ على مكانة المؤسسة من خلال توفير البيانات والمعلومات بالدقة و السرعة المطلوبة وهذا يبرز مدى الحاجة إليه في تحقيق أهداف المؤسسات.

وتعد المعلومات المحاسبية باعتبارها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي حجر الأساس و العصب الرئيسي لإدارة أي مؤسسة واتخاذ القرارات التي تعتمد على جودة المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية للمعلومات المحاسبية.

تمهيد:

تعد البنوك نوع من أنواع المؤسسات المالية، التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان؛ وبهذا المفهوم فهي تمثل وسيطا بين أولئك الذين لهم أموال فائضة وأولئك الذين يحتاجون إلى تلك الأموال، وهي تلعب دورا في النشاط الاقتصادي. ومن أهم التحديات التي تواجه البنوك و المؤسسات المالية في وقتنا الحالي كيفية النجاح والتميّز في سوق محلي وعالمي تزداد فيه المنافسة يوما بعد يوم، خاصة في ظل تسارع التحولات والتغيرات وما تفرضه العولمة من أبعاد و متغيرات تنعكس آثارها على الاقتصاد المحلي والعالمي؛ حيث أن التزايد المستمر في المؤسسات المالية المصرفية والاختلاف في أنواعها وأشكالها أدى لظهور وتنوع كبير ومنافسة في خدماتها.

ويعد نظام المعلومات المحاسبي أداة مهمة لتسيير البنك إلى النجاح في تحقيق أهدافه و التميّز والبقاء، وذلك من خلال الخصائص التي تميّز نظام المعلومات المحاسبي من الدقة و الأمان و السرعة في الحصول على المعلومة المناسبة.

وبغرض الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالفعالية في المؤسسات البنكية، قمنا بتقسيم الفصل إلى مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات البنكية؛

المبحث الثاني: مصادر الفعالية في المؤسسات البنكية.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات البنكية

يشكل الهيكل البنكي في مفهومه الواسع كل الوسطاء الماليين حيث يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة لمختلف فروع النشاط، وقد جرت العادة على قصر الهيكل البنكي على البنوك بأنواعها المختلفة، وعليه سنحاول التعرف بشيء من الإسهاب على مفهوم البنوك من خلال نشأتها و مختلف أنواعها.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم البنوك

نشأت البنوك كمحصلة لظروف ومتطلبات التطورات الاقتصادية ولعل الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم الذين طرقوا هذا الباب، أما مفهوم البنوك فتختلف تعارفها باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها، كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه البنوك وشكلها القانوني، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى كل من نشأة ومفهوم البنوك.

أولا: نشأة البنوك

إن كلمة بنك مشتقة من كلمة بانكو BANO الإيطالية، و التي تعني المنضدة التي يجلس عليها المتعاملون لتحويل العملة، ويرجع سبب ارتباط هذه الكلمة بالأعمال البنكية أن الطرفين المتبادلين كانا يستعملان مناضد خشبية لممارسة أعمالهم من بيع و شراء العملات المختلفة[1].

وتعود نشأة البنوك إلى القرن الثاني عشر الميلادي، حيث أسس أول بنك آنذاك، في مدينة البندقية الإيطالية عام 1157م[2]، تلاه بنك برشلونة عام 1401م ثم بنك ريالتوا banco della pizza di rialto عام 1587م بمدينة البندقية ثم بنك أمستردام عام 1609م.

ويعتبر هذا البنك الأخير النموذج الذي اتخذته معظم البنوك الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أملته اختلافات الظروف و الأحوال بين دولة و أخرى، مثل بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619م و بنك إنجلترا عام 1694م، و بنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800م، ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم.

إنّ الظهور الحقيقي للبنوك كان على يد الصاغة و الصيارفة الذين كانوا يقبلون إيداع النقود مقابل إيصالات إيداع؛ حيث أخذت هذه الإيصالات تلقي قبولاً في التداول للوفاء بالتزامات حامليها، وتطورت بعدها إلى ما يسمى بالشيكات، وأصبح هؤلاء صاغة والصيارفة يتقاضون عمولة لقاء الحفظ الأمين، كما أخذوا يتصرفون بجزء من الودائع لديهم بالإقراض مقابل فائدة يتقاضونها بعد أن لاحظوا أنّه لا يتم سحب الودائع كلّيا. وترتب على ذلك أن بدأت الصورة المبدئية لأعمال البنوك تتبلور وتتحدد معالمها إلى أن أصبحت على ما هي عليه الآن[1].

---

[1]– نجاح بولدان، **قياس جودة الخدمة البنكية بتطبيق نماذج صفوف الانتظار، حالة بنك التنمية المحلية وكالة جيجل 363**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،(غير منشورة)، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، 2006، ص3.

[2]– سمير حسون، **الاقتصاد السياسي في النقد و البنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، الطبعة الثانية،2004، ص146.

ثانيا: مفهوم البنك

يعرف البنك على أنه الجهة التي تقوم بتجميع الأموال في صورة ودائع واستخدامها بطريقة ما، وبالتالي نجد أنّ ما يميّز البنك هنا عن بقية الشركات المالية هو أن الأموال الخاصة للبنك تكون في شكل ودائع[2].

أما من الناحية الاقتصادي فهو:

1- المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانات أو حاجات متقابلة مختلفة، يقوم البنك بجمعها أو توصيلها أو تنميتها بهدف تحقيق فائدة للطرفين مقابل ربح مناسب[3].

2- مؤسسة مهمتها الأساسية جمع واستقطاب النقود بهدف إعادة إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة[4].

3- هو مؤسسة تقبل الأموال (ودائع وادخارات)، وتكون مدينة (خصوم)، وتقدم للغير فتصبح دائنة (أصول)، فهي تقرض وتقترض، وتقوم بالوساطة المالية المصرفية (وساطة نقدية)[5].

4- هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية تهدف إلى تسهيل المعاملات المالية للعملاء وحفظ الأموال وتشغيلها. وينفرد البنك دون المؤسسات المالية الأخرى بوظيفة الوسيط النقدي و المالي أي أنه " وسيط نقدي" عندما يقوم بخلق النقود المصرفية عن طريق منح القروض في شكل ودائع إضافية، وهو " وسيط مالي" عندما يقوم بوضع عدة طرق لتوزيع القروض[6].

المطلب الثاني: أنواع البنوك

تنقسم البنوك إلى أنواع شتى تختلف باختلاف معيار أو أساس التقسيم، هذا ويمكن تقسيم البنوك التي تعمل في النشاط الاقتصادي كما يلي:

1- من حيث طبيعة النشاط According to Nature of Activity: وهو بدوره ينقسم إلى مجموعة من الأنواع نذكرها فيما يلي:

---

[1]- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية -المحلية و الدولية-**، دار وائل لنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص ص 21-22.

[2]- غسان عساف، إبراهيم علي عبد الله إبراهيم، **إدارة المصارف**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1993، ص6.

[3]- سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص9.

[4]- واضح نعيمة، **العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية - حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية تلمسان-**، أطروحة لنيل الدكتوراه، (غير منشورة)، مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير ومالية المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2017، ص4.

[5]- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014، ص13.

[6]- عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي - نظرية التمويل الإسلامي - البنوك الإسلامية)**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص21.

1-1- البنوك المركزية Central Banks:

ويعرف البنك المركزي على أنّه: " **بنك البنوك لأنّه يتولى الإشراف و الرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأنّ له سلطة إصدار نقد الدولة وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب و العملات الأجنبية و توجيه السياسة النقدية في الدولة** "[1].

للبنك المركزي دور اقتصادي هام؛ فهو يقوم بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، ويصدر أوراق البنكنوت ويحدد حجم المعروض منها ويراقب أعمال البنوك التجارية ويقوم بأعمال المستشار النقدي لدولة، ويحتفظ بحسابات لها ويسهل جميع عملياتها المصرفية[2].

1-2- البنوك التجارية Commercial Banks:

وهي البنوك التي تعتمد على الحصول على ودائع الأفراد و الهيئات سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإخطار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة أو متوسطة الأجل في استثمارات؛ بحيث يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسارة تذكر، وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية و الخارجية[3].

1-3- البنوك الصناعية Industrial Banks:

هي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحها للتسهيلات المصرفية[4].

1-4- البنوك الزراعية Agricultural Banks:

هي تلك المؤسسات المالية التي تتولى تقديم التسهيلات الائتمانية و القروض قصيرة الأجل إلى المزارعين و الفلاحين، وذلك لدعم أنشطتهم الزراعية بهدف تطوير وتنمية القطاع الزراعي ودعمه لتقديم السلع و الخدمات الزراعية[5].

1-5- البنوك العقارية Real Estate Banks:

وهي البنوك التي تقدم التسهيلات و الخدمات المصرفية كافة للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات[6].

1-6- البنوك و صناديق الإدخار Saving Deposit Banks:

ويعتمد هذا النوع من البنوك على الودائع صغيرة الحجم و التي مصدرها المودعون، وبناءاً عليه تقوم بتقديم القروض القصيرة الأجل الشبيهة بالسلف، ويعتبر صندوق التوفير البريدي من أمثلة هذه البنوك[7].

---

[1]- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **نفس المرجع السابق**، ص ص 22- 23.

[2]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص30.

[3]- مكرم عبد المسيح باسيلي، **المعاملات المصرفية (المحاسبة و الاستثمار وتحليل القوائم المالية)**، دار النشر المكتبة العصرية، مصر، 2008، ص7.

[4]- عصام عمر أحمد مندور، **نفس المرجع السابق**، ص ص 25- 26.

[5]- واضح نعيمة، **نفس المرجع السابق**، ص9.

[6]- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود و البنوك**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص48.

[7]- خالد وهيب الراوي، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص16.

2- من حيث الملكية According Owneship: وتنقسم إلى ما يلي:

2-1- البنوك الخاصة Private Banks:

وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص؛ حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء[1].

2-2- البنوك العامة Public Banks:

هي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها، مثل: البنوك المركزية، البنوك العامة، والبنوك المتخصصة – أي متخصصة في مجال معين- البنك العقاري، البنك الزراعي، البنك الصناعي...إلخ[2].

2-3- البنوك المختلطة Mixed- ownership Banks:

هي البنوك التي يشترك في إدارتها كل من الدولة و الأفراد أو الهيئات، ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنّها تعمد إلى امتلاك نصف رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم و السياسة المالية والاقتصادية لدولة[3].

3- من حيث شرعية العمليات:

3-1- البنوك التقليدية (الربوية):

وهي تمثل البنوك التجارية التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع و منح القروض، مقابل فائدة محددة شرط أن يكون معدل الفائدة على القرض أكبر من معدل الفائدة على الوديعة لأنّها بنوك تهدف إلى تحقيق الربح، إلى جانب القيام بمجموعة من العمليات من خصم الأوراق المالية، فتح اعتمادات مستندية، شراء وبيع العملات الأجنبية...الخ[4].

3-2- البنوك الإسلامية:

تقوم البنوك الإسلامية بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام و القواعد في الشريعة الإسلامية؛ وقد تميّزت هذه البنوك بعدم التعامل بالفائدة وأخذ مقترضين أو إعطاء للمودعين، ولكن علاقتها بعملائها تتسم بأنّها علاقة شريك مع شريكه؛ حيث لا يحدد عائدا مسبق على الأموال المودعة لديها، فهي تقدم أموالا لعملائها في صورة أموال بالمرابحة أو المضاربة[5].

---

[1]- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **نفس المرجع السابق**، ص24.

[2]- السيد متولي عبد القادر، **نفس المرجع السابق**، ص47.

[3]- واضح نعيمة، **نفس المرجع السابق**، ص10.

[4]- **نفس المرجع السابق**، ص11.

[5]- السيد متولي عبد القادر، **نفس المرجع السابق**، ص49.

4- من حيث جنسيتها According to Nationality: وتقسم إلى ما يلي:

4-1- البنوك الوطنية National Banks:

وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو شخصيات معنوية أو شخصيات معنوية (اعتبارية) تحمل جنسية البلد ذاته و المكان الذي تعمل فيه[1].

4-2- البنوك الأجنبية Foreign Banks:

وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك[2].

4-3- البنوك الإقليمية Regional Banks:

وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعنية مثل صندوق النقد العربي[3].

4-4- البنوك و الصناديق الدولية International Banks and Funds:

وهي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي[4].

5- من حيث تفرعها According to Branchig:

وتقسم إلى ما يلي:

5-1- البنوك المفردة Unit Banking:

هي البنوك ذات المركز الواحد، تمارس منه وفيه كافة أنشطتها المصرفية، أو تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع[5].

كما تعرف أيضا على أنّها منشآت صغيرة يملكها أفراد ويقتصر نشاطها على منطقة واحدة. ويرى مؤيدو هذا النظام أنّها تحد من احتكار الخدمات المصرفية من قبل المصارف الكبيرة القوية[6].

5-2 - البنوك المتفرعة محلياً local Branching System:

وهي البنوك التي يسمح لها بفتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها[7].

وهي أيضا بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية، وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كما أنها تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها[8].

---

[1]- خالد وهيب الراوي، **نفس المرجع السابق**، ص 18.

[2]- واضح نعيمة، **نفس المرجع السابق**، ص10.

[3]- خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص21.

[4]- **نفس المرجع السابق**، ص 22.

[5]- https:// www .Elbassair.net تم الإطلاع عليه بتاريخ16 /05/ 2022على الساعة18:47

[6]- غسان عساف، إبراهيم علي عبد الله إبراهيم، **إدارة المصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1993، ص8.

[7]- واضح نعيمة، **نفس المرجع السابق**، ص11.

[8]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **نفس المرجع السابق**، ص35.

5-3- البنوك المتفرعة إقليمياًRegional Branching System:

وهي تلك البنوك التي تنتشر فروعها ضمن منطقة جغرافية محددة تضم أكثر من بلد واحد[1].

5-4- البنوك المتفرعة عالمياً International Branching System:

وهي البنوك الكبيرة التي تنتشر فروعها في مختلف دول العالم[2]، كما يقصد بها البنوك المتعددة الجنسيات. الجنسيات. وتفتح البنوك فروعا في بلدان أخرى بناء على اتفاقيات بالمثل بين الدول، ومثل هذا النظام هو السائد في معظم بلدان العالم، ويمتاز هذا النظام بالمرونة من حيث أنواع الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه الفروع في البلدان التي تعمل فيها وبالتالي توسيع قاعدة خدماته وانخفاض تكاليف تشغيله[3].

المطلب الثالث:دور وأهمية البنوك

نتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: دور البنوك

تلعب البنوك على اختلاف أنواعها دورا بالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي لدول؛ حيث تعمل كوسيط على جذب وتكثيف المدخرات الوطنية سواء كانت بالعملات المحلية أو الأجنبية من مختلف قطاعات الدولة وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار الحيوية و الهامة للاقتصاد الوطني في هذه الدول[4].

حيث أنّ البنوك تستخدم جزءا كبيرا من مواردها المالية المتاحة لديها للمساهمة برؤوس أموال و إنشاء المشروعات الجديدة، وتشجيع عمليات التجارة الخارجية من خلال تمويل عمليات التصدير و الاستيراد وفقا للنظم و القواعد المقررة، وذلك سعيا وراء الإسراع بإنجاز عمليات الإنماء الاقتصادي للدولة.

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك في الدول الحديثة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، فقد اتجه العديد من الباحثين و الدارسين و الكتاب إلى رصد العديد من الظواهر و التطورات المتلاحقة التي حفلت بها الساحتان العالمية و المحلية في مجال إنجاز الأعمال و المعاملات المصرفية، و التي كان من أهمها التطورات التكنولوجية الهائلة في عالم الخدمات المصرفية[5].

كما تلعب البنوك، في وقتنا الحاضر، دورا هاما في النشاط الاقتصادي من حيث كونها وسيطا بين المدخرين و المستثمرين، ولو تأملنا في واقع الأعمال البنكية لوجدنا أن البنوك قد استعارت من المقرض القديم وظيفته المتمثلة في جمع النقود ممن يستطيعون الاستغناء عنها إلى زمن أو ممن يدخرون جزءاً من مدخولهم، لكي تقرضها لمن يحتاجون إليها. فقد كان البنك أساسا تاجر نقود ثم أصبح اليوم تاجر ائتمان وسيطا.

---

[1]- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **نفس المرجع السابق**، ص26.

[2]- فائق شفيق وآخرون، **محاسبة البنوك**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص26.

[3]- خالد وهيب الراوي، **نفس المرجع السابق**، ص 19.

[4]- أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك (تقليدية الماضي و إلكترونية المستقبل)**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، 2007، ص6.

[5]- أحمد محمد غنيم، **نفس المرجع السابق**، ص ص 6- 7.

وهكذا، فالنشاط البنكي يفترض وجود طرفين و الهدف هو الخدمة، وبالتالي طبعاً الحصول على الربح لقاء الوساطة وهذا هو الأصل[1].

إضافة إلى ذلك تقوم البنوك بتسهيل المبادلات، باستعمال الحسابات الجارية، كذا مختلف أنواع الصكوك و الأوراق المالية و التجارية، كما أن لها دورا هاما في تحويل الادخار إلى استثمار، على مستوى الأفراد و المؤسسات و الحكومة[2].

ثانيا: أهمية البنوك

تلعب البنوك و المؤسسات المالية دورا هامًا في الاقتصاد الوطني؛ لأنّ وجودها يساعد الأسواق المالية للقيام بعملها خير قيام، وبدونهما فإنّ هذه الأخيرة تصبح غير قادرة على تحويل الأموال من قبل الأفراد الذين لديهم فائض إلى الأفراد الذين لديهم فرص استثمارية منتجة ويعانون نقص بالأموال.

كما تعتبر البنوك مؤسسات مالية تقبل الودائع وتقوم بإعطاء القروض فهي وسيط مالي يمد الشخص الذي يحتاج السيولة بالتمويل المناسب[3].

كذلك تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير؛ حيث بدون هذه الوساطة يتعيّن على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب بالشروط و المدة الملائمة للاثنين، وبدون البنوك تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد. ويمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل، كما أنّ وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود، وبتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنّها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها، كما تقوم البنوك بتشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة[4].

ويحتل البنك مكانة هامّة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لدولة؛ فالبنوك تلعب دور الوسيط بين عارضي النقود وطالبيها فهي تساهم في توفير مصادر التمويل للمؤسسات و المستثمرين، و البنك اليوم أصبح بمثابة الدورة الدموية في اقتصاد أي بلد وفي الاقتصاد العالمي أيضا[5].

---

[1]– سمير حسون، **نفس المرجع السابق**، ص 148.

[2]– عبد القادر خليل، **نفس المرجع السابق**، ص 22.

[3]– غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، **اقتصاديات النقود و البنوك**– الجزء الأول(الأساسيات)، دار وائل لنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص ص 17– 18.

[4]– محمد عبد الفتاح الصيرفي، **نفس المرجع السابق**، ص19.

[5]– عصام عمر أحمد مندور، **نفس المرجع السابق**، ص14.

المبحث الثاني: مقومات ومصادر فعالية المؤسسات البنكية

أصبح الدور الذي تقوم به البنوك في الحياة الاقتصادية دور أساسيا لكافة الشعوب لا يمكن الاستغناء عنه، ولأهمية البنوك وفعاليتها نجد المحاسبين مهتمين من جانبهم بنشاط البنوك لقياس وتوصيل أثر العمليات المالية المرتبطة بنشاطها على كيانها وعلى علاقتها بالغير.

المطلب الأول: مقومات فعالية المؤسسات البنكية

تلتزم البنوك بعدة مقومات في إعداد وظيفتها وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهمها:[1]

1- السرية: إن المعاملات بين البنوك وعملائه تقوم على الثقة الدائمة، فالمودع حينما يودع أمواله بالبنك إنما يعهد إلى هذا الأخير ببعض خصوصياته التي تعد من أسراره الخاصة، فلا يجوز للبنك أن يذيعها وإلا انصرف عنه المودعون، وكذلك فإن من المقترضين من البنك يعتبرون حاجتهم إلى القرض سرا خاصا بهم، وإذاعته تضر بسمعتهم المالية وتزعزع الثقة بهم، لهذا فإن التزام البنك بالسرية في معاملاته، إنما هو التزام عام تقتضيه أصول المهنة، وظروف معاملاته التي تتسم بحساسية فائقة الحد ولا يجوز للبنك أن يمد أي شخص كان ببيانات على أحد لمتعاملين معه إلا بإذن من هذا الأخير، ويستثني لالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانا على أحد المتعاملين مع البنك.

2- حسن المعاملة: إن المعاملة الحسنة التي يلقاها عميل البنك من العاملين فيه، هي الأساس في تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم، وهي التي تجتذب العميل إلى التعامل مع البنك بذاته مادامت الخدمات المصرفية التي تقدمها كافة البنوك واحدة، وواجب البنك أن يعتني عناية فائقة باختيار العاملين فيه، ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه، ويجب أن يكون المصرفي صريحا وحازما في تقديره للأجور، وقوي الملاحظة حتى يستطيع أن يحكم بسرعة على أحوال العميل، ويجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول " لا " دون حرج، مهما كانت العلاقة الشخصية التي تربطه بالعميل، ويجب أن يتسم بالبشاشة التي تحبب الناس إليه، كذلك فإن نبرة الإخلاص في صوت المصرفي، وما يبديه من شعور بالحرص على مصلحة عملائه لها أثر خاص لدى العميل.

3- الراحة والسرعة: إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك، يغريه على كثرة التردد عليه، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء، من إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار، فضلا عن استخدام أجهزة تكييف الهواء.

وليس معنى العمل على راحة العملاء أن يتفاعل العاملون في البنك عن تلبية طلباتهم بالسرعة الواجبة، فالمتردد على البنك يهمه أن يتصرف في أسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الانتظار، لهذا يجب أن توضع الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك، بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيد أو تسويف.

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **نفس المرجع السابق**، ص27- 29.

ومما يساعد على السرعة في إنجاز الأعمال بالبنك استخدام الأجهزة الآلية الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات، وتحقق الدقة في تلك البيانات وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من استخراج ما يلزم في أقصر وقت،وتتيح الاتصال السريعة بالفروع أو المراسلين.

4- كثرة الفروع: إن البنوك العامة والتجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطها، وكثرة الفروع وانتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة منها:

أ- تيسير إجراء المعاملات على عملاء البنك وذلك بعدم الانتقال إلى إدارة البنك وما يترتب على ذلك من وقت ومال؛

ب- البنك ذو الفروع الكثيرة، يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة، فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عند الاحتياطي النقدي اعتماداً على تبادل المساعدات بين الفروع؛

ج- توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة؛ فإذا كسدت صناعة ما في منطقة جغرافية، فإن هذا الكساد لن يؤثر على الفرع الموجود بهذه المنطقة وحده، ويمكن تعويض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع أخرى؛

د- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التحويل.

المطلب الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك

ونتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: مصادر التمويل

تختلف البنوك من حيث اعتمادها على مصادر التمويل، إلا أننا يمكن أن نقسمها إلى ما يلي:[1]

- **المصادر الداخلية:** وهي التي تظهر على شكل رأس المال و الاحتياطات القانونية لدى البنك المركزي أو الاحتياطات الخاصة، إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من موارد البنك وتعتبر بمثابة توفير قدر من الأمان لأصحاب الودائع في وقت الأزمات.

- **المصادر الخارجية:** وتقسم هذه المصادر بدورها إلى ما يلي:

1- الودائع: وتمثل الجزء الأكبر من مصادر الأموال لدى البنوك، سواء كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع ثابتة، ودائع بأقطار، ودائع صندوق التوفير؛

2- الاقتراض من البنك المركزي: حيث تستطيع البنوك وقت الحاجة الماسية للنقود أو لمواجهة حالات السحب الشديد، أو لأغراض خاصة أخرى الاقتراض من البنك المركزي؛

5- الاقتراض من الغير: سواء من البنوك الأخرى أو من المؤسسات المالية المختلفة المختصة بالتمويل.

[1] - حسين جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي و اداري**، دار الوراق لنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص ص 17- 18.

ثانيا: استخدامات الأموال

يقوم البنك بتوزيع موارده على الأوجه التالية:[1]

1- القروض والتسليفات للعملاء.

2- الأوراق التجارية المخصومة.

3- استمارات البنك سواء على شكل مستندات حكومية أو أسهم ومستندات الشركات التجارية والصناعية.

4- الأصول الثابتة سواء كانت المباني والآلات والسيارات والحسابات والأثاث... الخ.

ومن الاستعراض السابق يتضح لنا أن الودائع تكون الجانب الأكبر من موارد البنك لذلك نجد أن البنوك عند توزيع مواردها على الأوجه المختلفة تأخذ بنظر الاعتبار عاملين أساسيين هما:

أ- قدرة البنك على الوفاء بأية مبالغ تطلب منه نقدا من أصحاب الودائع التجارية لهذا يحتفظ البنك بنسبة معينة من ودائعه لدى البنك المركزي باسم احتياطي قانوني.

ب- عامل الربح يمكنه البنك من تحقيق إيداع كافٍ لدفع الفوائد عن المبالغ المودعة وكذلك لتكوين الاحتياطات اللازمة.

وعلى ذلك فإن سياسة البنك الناجحة تقوم على توزيع واستخدام موارده المالية على مختلف أنواع الأصول بطريقة تحقق توازن بين مبدأ السيولة ومبدأ تحقيق الربح.

المطلب الثالث: مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية

أولا :أهمية نظام المعلومات المحاسبي في البنوك

تعد المعلومات أساسا لاتخاذ القرار، ولكي يكون القرار جيداً وصائبا إلى حد ما يجب أن يعتمد على معلومات ملائمة، من بينها المعلومات المحاسبية التي تأخذ قدرا من الأهمية لا يقل عن المعلومات الإدارية الأخرى، وقد تكون المعلومات المحاسبية كثيرة داخل البنوك، لهذا يجب تصفيتها حسب ما يحتاج إليه متخذ القرار والأطراف الخارجية، كما يجب العمل المستمر من أجل تحقيق شروطها، ومن بين الحلول المعتمدة حوسبة نظام المعلومات المحاسبي، لكن هذا لا يعني أن تبحث البنوك دوما عن معلومات محاسبية ذات جودة عالية دون الانتباه إلى التكاليف التي تولدها هذه الحوسبة، فالمقابلة بين عائد نظام المعلومات المحاسبي الآلي أو اليدوي والتكاليف المنجرّة عنه أمر بالغ الأهمية لضمان كفاءة وفعالية سير العمل داخل البنوك.

أصبحت نظم المعلومات والمعرفة العلمية والتنظيمية هي المكون الرئيسي للثورة العلمية فأغلى عناصر الإنتاج وأندرها هي براءات الاختراع وأساليب البحث والتطوير، والحديث عن المعلومات العلمية و التنظيمية هو حديث عن المعلومات، حيث أدى تسارع تطور تقانة المعلومات إلى تغلب المكون المعلوماتي على أشكال الثورة وتراجعت الأهمية بالنسبة إلى الموارد الطبيعية.

[1]- حسين جميل البديري، **نفس المرجع السابق**، ص19.

لذلك فإن انتقال مركز الثقل في التطورات في ميادين الإلكترونيات لحظة فارقة في نوع التطور التقني، حيث لم يعد الأمر يتعلق بإنتاج السلع والخدمات بكميات كثيرة وسريعة، بل أصبح الأمر يتعلق بتداول المعلومات ومعالجتها والانتقال من اقتصاد الأشياء إلى اقتصاد المعلومات.

والجدير بالذكر أن نظم المعلومات ساعدت الأفراد، والبنوك، وقدمت دعما كبيراً ومستمراً للمجتمع على طول الفترة الزمنية السابقة واللاحقة، للوصول إلى تحقيق أهدافهم، لكونها توفر الوسائل، والأدوات، والتقنيات المساعدة في هذا المجال[1].

ثانيا: نظام المعلومات الكفء والفعال في المؤسسة البنكية

يعمل نظام المعلومات على كفاءة وفعالية المؤسسات البنكية وذلك من خلال:

1- العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات البنكية

تحقق نظم المعلومات البنكية أهدافها بالكفاءة والفعالية يتحدد بتحقيق مجموعة من العوامل المختلفة نلخصها في ما يلي:

أ- العوامل الداخلية: ويدخل ضمن هذه العوامل الإمكانيات المادية والبرامجية والبشرية داخل النظام وكل ما يتعلق بالبيانات والإجراءات التي تشغل النظام وتسهل السيطرة والتحكم فيه.

ب- العوامل الخارجية: وهي عوامل يصعب التحكم والسيطرة عليها لأنها تأتي من البيئة الخارجية للنظام لتأثر على العمل البنكي وجميع أنشطته وتتكون العوامل الخارجية مما يلي:

- **العوامل القانونية والتشريعية:** لنظام المعلومات علاقة قوية بالتشريعات والقوانين لأنها تشكل مضمون البيانات والمعلومات المالية للبنك وشروط الإفصاح للبيانات المالية التي على إدارة البنك العمل بها، وتلتزم إدارة البنك بتصميم نظام المعلومات البنكية لتلبية حاجياته من البيانات. هذا وتعتبر البيئة القانونية متغيرا رئيسياً يؤثر على نظام المعلومات البنكي وذلك للتأكد من عدم وجود أخطاء أو تلاعب أو تزوير مما يساهم في السير الحسن للأعمال والنشاطات البنكية وفق أحكام القانون والتشريعات المنظمة للقطاع البنكي.
- **العوامل الاقتصادية:** ينعكس كذلك الوضع الاقتصادي في بيئة البنك على الأنشطة والأعمال البنكية ونظم المعلومات المصرفية ومنه تقاس هذه العوامل من خلال المؤشرات الموالية:
  - مؤشر الاستقرار ومؤشر النمو الاقتصادي
  - درجة اختلاف وتباين الأسواق التي يعمل معها القطاع البنكي
  - قدرة البنك على المنافسة وكذلك قدرته على التطور والتنبؤ بتصرفات المنافسين وردود أفعالهم.
- **العوامل التنظيمية:** الإطار التنظيمي هو الذي ينسق ويرتب جهود الأفراد للعمل البنكي، مما يحقق الأهداف بما هو متاحاً من موارد كما يدخل ضمن العوامل التنظيمية الوظائف وتقسيمات مراكز اتخاذ القرار

[1]- علي مانع صنيهيت شرار المطيري، **دور نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية**، مذكرة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص ص15- 16.

داخل البنك ولقياس أثر هذه العوامل على نظم المعلومات المحاسبي في البنك يجب اختبار، قياس مدى الرسمية في البنك أي وجود تحديد مهام والإجراءات والصلاحيات الممنوحة بصيغة مكتوبة لتنفيذها، وقياس مدى المركزية أو اللامركزية مما يبين درجة تدخل السلطة ودرجة التفويض الممنوح من السلطات والصلاحيات وتوزيعها على المستويات الإدارية المختلفة.

- **العوامل السلوكية:**

- مقاومة التجديد نتيجة الخوف مما سيفرضه وجود نظام المعلومات في تغير نمط العلاقة الاجتماعية لدى العاملين وبالتالي الرغبة في الاستمرارية على الروتين السابق.
- قلق نتيجة الشعور بفقدان الأمن والخوف من فكرة الإحلال الوظيفي وضياع فرصة الترقية.
-الخوف من التكنولوجيا نتيجة نقص الإدراك وصعوبة فهمها والتعامل معها.

- **العوامل التقنية والتكنولوجية للمعلومات:** ويقصد بها الجانب التقني المستخدم في نظم المعلومات الحاسوبية من أجهزة ومكونات مادية وبرمجيات وقواعد البيانات وشبكات الاتصال وقد أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تغيرات سريعة في جوانب الحياة المختلفة، وقد استفاد الجهاز البنكي أكثر من غيره من هذا التطور في تكنولوجيا المعلومات نتيجة للمنافسة الشرسة التي يشهدها هذا القطاع مما أدى إلى التوسع في استخدام كل جديد يخدم ويرفع من الأداء البنكي، ومنه فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات ضرورة ملحة للعمل البنكي وللتعاملات الحديثة[1].

2- معايير كفاءة نظام المعلومات:

لكي نقول على نظام المعلومات في البنك أنه كفء يجب أن يتوفر فيه الشروط التالية:[2]

1- البساطة: يتميز نظام المعلومات الناجح بالسهولة والبساطة في كل مراحله من الحصول على المعلومات إلى معالجتها وتوصيلها إلى المستفيدين منها.

2- المرونة: تعتبر المرونة في التصميم والقابلية للتغير من صفات النظام الناجح للمعلومات وذلك للتكيف مع التغيرات المتوقعة في بيئة النظام والتغير المستمر في التكنولوجيا الموجودة في محيط المؤسسة والتعايش مع الظروف الاستثنائية.

3- الاعتمادية أو الموثوقية: يجب أن تتمتع مخرجات النظام بالموثوقية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات وتلبية حاجيات المستفيدين من المعلومات أما إذا لم تتوفر الموثوقية وكانت المعلومات لا يعتمد عليها في اتخاذ القرار سيكون محفوف بالمخاطر لذلك يجب اللجوء إلى العمل الجماعي لزيادة الثقة في مخرجات النظام.

4- القبول: ويقصد به تمتع النظام بالقبول من طرف المستفيدين منه ويشار إلى عدم إمكانية استمرار ونجاح النظام دون تعاون من قبل الأطراف المستفيدين والتي تدير نظام المعلومات، ومنه يجب على مصممي

---

[1]- وليد مرتضى نوه، **نحو تفعيل دور نظام المعلومات في البنوك لرفع من مستوى أدائها**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص77.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص 78.

النظام أن يدعو مستخدميه إلى المشاركة في تصميمه لأنهم هم المطالبون بتشغيله، فالعمل على نظام يتميز بالكفاءة والمرونة والبساطة والموثوقية يتطلب السعي لتحقيق نظام القبول من طرف مستخدميه، لأن الأفراد يلعبون الدور الأساسي في إنجاح أو إفشال نظام المعلومات لذلك يجب اللجوء إلى أسلوب الإقناع بأهمية النظام لتجنب مقاومة التغير التي هي طبيعة بشرية.

5- الاقتصادية: قد ترغب المنظمات في إدخال نظام المعلومات إلا أنه قبل توفيره يجب دراسة التكلفة المادية والمستلزمات التقنية والبشرية والعلمية لإيجاد نظام المعلومات، فالنظام الذي يتميز بالكفاءة ليس هو ن هو النظام الذي يحقق أهدافه فقط وإنما هو النظام الذي يحقق الهدف بأقل تكلفة بالنظر للعائد.

خلاصة الفصل :

لقد احتلت البنوك أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميته من بوم إلى آخر، كما تعمل البنوك على تطوير إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة، فهي تلجأ بوجه خاص نحو تعبئة ادخار العائلات والمؤسسات والجماعات العمومية، ويمكنها أمام عدم كفاية هذه المصادران تلجأ أيضا للاقتراض من الأسواق النقدية والمالية، كما تلجأ إلى البنك المركزي لإعادة التمويل عن طريق الإصدار الجديد.

تشكل نظم المعلومات المحاسبية مورداً هاماً من موارد البنوك حيث تعمل على تزويد الإدارة بالمعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات، كما أنها تلعب دوراً رئيسياً في توفير الرؤية المتكاملة للبنوك للموائمة بين الإمكانات والموارد المتاحة لها، ومجالات عملها لغرض تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد حتى أصبحت البيانات والمعلومات في حالة استخدامها بشكل كفء وفعال أحد أصول البنوك.

كما أن البنوك تعتمد على أنظمة محاسبية ذات طبيعة خاصة تتدفق مع طبيعة عملها وأن النظام المحاسبي في البنوك يحقق أهداف تتمثل في تسجيل كافة العمليات المنجزة بالسجلات العامة والمساعدة وبشكل صحيح ودقيق.

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصلين السابقين إلى المفاهيم العامة المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي وفعالية المؤسسات البنكية، وكيفية تحقيق فعالية المؤسسات البنكية بواسطة نظام المعلومات المحاسبي، سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري بالتطبيقي من خلال دراسة دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسة البنكية لبنك الجزائر.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث بحيث:

- **المبحث الأول:** تقديم حول بنك الجزائر– وكالة جيجل–؛
- **المبحث الثاني:** الإطار المنهجي للدراسة؛
- **المبحث الثالث:** تحليل أجوبة الاستبيان.

المبحث الأول: تقديم حول بنك الجزائر– وكالة جيجل–

يعتبر بنك الجزائر المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم بنك الجزائر

أولا– نشأة بنك الجزائر

لقد نشأ بنك المركزي بالجزائر وتطور مرورا بالمحطات الهامة التالية: [1]

قبل 1849 م لم يكن هناك أي وجود لهيئة قرض في الاقتصاد الجزائري؛ حيث كان هذا الأخير يعتمد على الوسائل البدائية و الزراعة، أما خلال هذه السنة فقد تم إنشاء المصرف الوطني الخاص بالجزائر وبعدها إنشاء بنك الجزائر بموجب قانون 1851م، كما تم بموجب هذا القانون السماح لبنك الجزائر بإنشاء وكالة في الجزائر.

وتعتبر نشأة النظام البنكي امتدادا للنظام البنكي الفرنسي، وقد تم إعادة تنظيم النظام البنكي والمالي على عدة مراحل؛ ففي 20 أوت 1960م تم فصل الخزينة العامة الجزائرية عن نظيرتها الفرنسية، وفي 13ديسمبر 1963م تم تأسيس بنك مركزي جزائري كأول مؤسسة نقدية في الجزائر المستقلة وذلك بموجب القانون رقم 62–144، وقد ورث اختصاصات بنك الجزائر الذي تام تأسيسه في عهد الاستعمار، وقد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تخصصت بها البنوك المركزية في كل دول العالم إلى أن الواقع قد أثبت أنّه لم تكن له سلطة فعلية تمكنه من أداء مهامه، كون أن البنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليست تحت سلطته كبنك للبنوك، كما أن الخزينة لم تكن تخضع إلى سلطته بل وكانت سببا مباشرا في التوسع النقدي، وعنصرا رئيسيا في رسم السياسة الافتراضية و تنفيذها.

وبموجب قانون رقم 86–12 الصادر في 19 أوت 1986م و المتعلق بنظام البنوك و القرض، تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية واستعادة البنك المركزي دوره كبنك البنوك ووضع نظام نقدي على مستويين؛ وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاط البنوك التجارية، كما تم تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وإنشاء هيئات رقابة على النشاط البنكي وهيئات استشارية أخرى، ونظرا لأن هذا القانون لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد الجديد ولضرورة انسجام البنوك كمؤسسات مع القانون رقم 88–01 الصادر في 12 جانفي 1988م والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية و الاقتصادية، فقد أصدر قانون88– 06 في 1988/01/12م المعدل والمتمم لقانون

[1]– مقابلة مع السيدة بوخيرة فريال، المكلفة بالدراسات، يوم 04/02/ 2022، على الساعة 10:00، بمقر الوكالة جيجل.

86-12 والذي تضمّن إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، وتم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية. وبعدها أصدر القانون رقم 90- 10 في 14 أبريل 1990م و المتعلق بالنقد و القرض، والذي تم تعديله بالأمر رقم 11/03 في 27 أوت 2003م حاملا أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأداته تتمثل في الفصل بين المهام النقدية للبنك المركزي ومهام وزارة المالية، وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة تتمثل في مجلس النقد والقرض ووضع نظام بنكي مستويين أي التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية والبنوك التجارية كموزعة للائتمان.

على مضمون هذا التقسيم الإداري الجديد تم فتح وكالة له بهذه الولاية– جيجل– وتم افتتاحها بشكل رسمي في فيفري 1984م.

ثانيا– مفهوم بنك الجزائر

يعتبر بنك الجزائر من أهم المؤسسات المالية؛ فهو يأتي على رأس النظام المصرفي، ويعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي و المالي. وتعتبر نشاطاته ذات أهمية بالغة، إذ أن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة والسياسة الاقتصادية لدولة، لذلك فهو يشرف على التسيير النقدي و يتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، وهو الملجأ الأخير لكل البنوك؛ فهو يتمتع بالاستقلالية والسيادة.

1- تعريف وكالة بنك الجزائر بجيجل:

تقع وكالة بنك الجزائر بجيجل في شارع 1 نوفمبر1954م بولاية جيجل، وتحتوي البطاقة التقنية لهذه الوكالة على عدة معلومات مهمة منها: إن وكالة بنك الجزائر بجيجل بناية مكونة من طابقين تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 626 م، أما هذه الوكالة فتتمثل في بنك الجزائر، وتعمل من أجل تحقيق مختلف الأهداف التي سطرت لها هذا البنك، وهي تشغيل حاليا 40 موظف وموظفة يتوزعون على مختلف المصالح، وتستقبل هذه الوكالة حوالي 30 زائرا يوميا.

2- خصائص بنك الجزائر:

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف وهذه الخصائص هي:

- أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها؛

- يحتل مركز الصدارة وقلة الجهاز المصرفي لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها؛

- لا يهدف البنك المركزي للربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام لدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها؛

– يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد؛

– يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم.

3– وظائف بنك الجزائر:

وفي هذا السياق يمكننا أن نتطرق **لوظائف وكالة بنك الجزائر بولاية جيجل**؛ حيث نعرضها في النقاط التالية:

– يعمل البنك على تنظيم التداول النقدي بحكم أنه بنك البنوك، كما يعمل على خلق وتسيير النقود؛

– السياسة النقدية (مركزية المخاطر، مركزية المدفوعات، مركزية التحليل المالي، اللجنة البنكية...الخ)، كما يملك حسابات الخزينة، ويقوم بمراجعة ومراقبة البنوك (اللجنة البنكية) .

– تسيير احتياطي الصرف في الأسواق العالمية (أسواق النقد، سوق الذهب، سوق الصرف، ميزان المدفوعات)؛

– تعديل وتطبيق سياسة الصرف، وربط المعاملات التجارية مع الشريك الأجنبي.

المطلب الثاني: أهداف بنك الجزائر

يهدف بنك الجزائر لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– حماية أموال المودعين وسائر الدائنين الآخرين؛

– دعم البنوك ومساعدتها و التنسيق فيما بينها؛

– المحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك وسلامة أدائها للمصارف؛

– تحقيق الاستقرار النقدي و المحافظة على قيمة العملة؛

– تجنب مساوئ التضخم والانكماش؛

– المساعدة في تحقيق أفضل توظيف ممكن للموارد المتاحة؛

– الرقابة على عرض النقود والطلب عليها.

وتشتمل هذه الأهداف على بنود لا يوجد حولها خلاف بين المصارف التقليدية والإسلامية، كدعم المصارف ومساعدتها والتنسيق فيما بينها والالتزام بالتشريعات المصرفية، باستثناء ما يتعارض مع مبادئ المصارف الإسلامية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-04): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

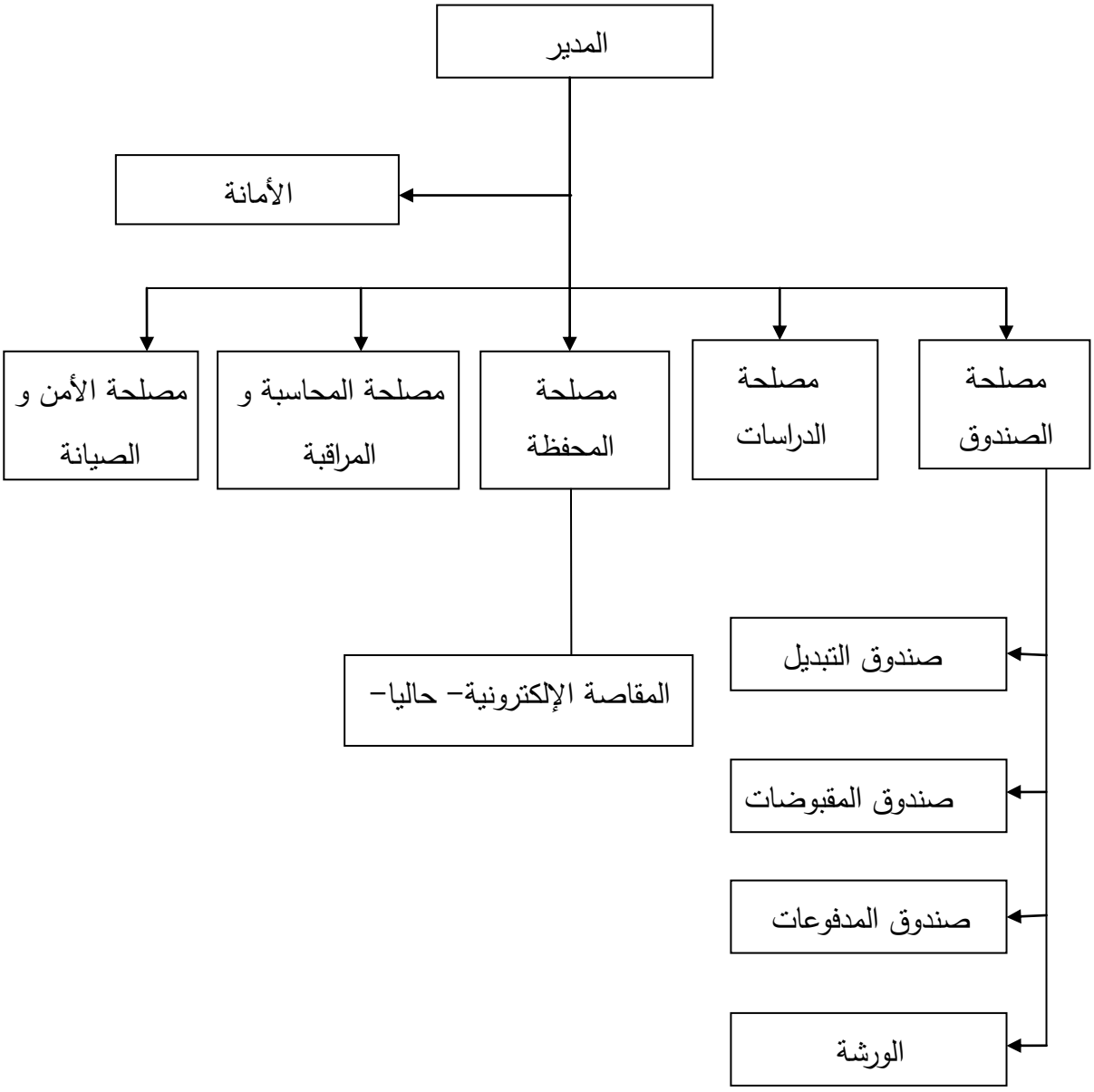

المصدر: من وثائق بنك الجزائر– وكالة جيجل–

يتمثل الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الجزائر بجيجل في مخطط يوضح التنظيم الإداري في الوكالة، وحسب هذا المخطط فإن الوكالة تتكون من خمس مصالح رئيسية يشرف عليها شخص يسمى المدير ويمكن تحليل الهيكل التنظيمي لها كما يلي:

1-3-1- المدير: ويعتبر صاحب القرار الأول في الوكالة وتتمثل مهامه في الحرص على احترام وتنفيذ قواعد العمل الداخلي للوكالة وعلى تسيير شؤونها والعمل على تحقيق أهدافها، كما يقوم بعملية الإشراف على مختلف المصالح بصفة خاصة، وعلى جميع الموظفين بصفة عامة.

1-3-2-الأمانة أو السكرتارية: وتتمثل مهامها في مباشرة عملية إمداد مختلف الوثائق الضرورية لعمل الإدارة، والقيام بتنظيم مختلف الاجتماعات و اللقاءات
التي يكون المدير طرفا فيها[1].

1-3-3- مصلحة الصندوق: ويندرج تحت إدارتها:

– صندوق التبديل: ويقوم هذا الصندوق بتبديل الأوراق النقدية و المتهرئة بأخرى جديدة، وتبديل الأوراق النقدية بالقطع النقدية؛

– صندوق المقبوضات: ويشرف على تلقي الودائع بالدينار أو العملة الأجنبية وكذالك مختلف المداخيل التي تأتيه من وكالات البنوك في الولاية أو عن طريق الخزينة العمومية والمحاسبين العموميين.

1-3-4- مصلحة المحفظة: تختص بمعالجة وسائل الدفع بالاعتماد على ثلاث طرق وهي:

– المعالجة بالتعاون مع وكالات بنك الجزائر في الولايات الأخرى؛

– المعالجة داخل وخارج غرفة المقاصة الإلكترونية وهي المعتمدة حاليا في الوكالة؛

1-3-5- مصلحة المحاسبة والمراقبة: وهي مسؤولة عن مباشرة الأعمال التالية:

– مراقبة مختلف العمليات التي تحصل في البنك؛

– تسجيل العمليات المحاسبية اليومية في دفتر اليومية؛

– تسجيل مختلف القيود والموازنات المحاسبية الشهرية؛

– التأكد من أن كمية النقود الموجودة في الغرفة محصنة فعلا مساوية لكمية النقود التي تم فرزها وإرسالها إلى هذه الغرفة من طرف الورشة.

1-3-6- مصلحة الأمن والصيانة: وتتمثل وظائفها في:

– صيانة الأجهزة الموجودة في الوكالة من مختلف الأعمال والإشراف على أعمال النظافة؛

– الإشراف على أعوان الأمن الذين يحرسون على تحقيق الأمن في الوكالة ليلا ونهارا؛

– تلقي وصول المسابقات ومبالغ الحج من الحجاج الذين حضنوا الموافقة على عملية زيارتهم للبقاع؛

– التأني بالحساب: أي التأكد أن كمية الأوراق النقدية المستلمة من صندوق المقبوضات تساوي الكمية الموجودة؛

[1]– مقابلة مع السيدة بوخيرة فريال، **المكلفة بالدراسات**، يوم 2022/05/15، على الساعة 14:00، بمقر الوكالة جيجل.

– الفرز: ويعني عملية الفصل بين الأوراق النقدية للاستعمال من جهة وغير الصالحة من جهة أخرى.

1-3-7- مصلحة الدراسات: ويتم على مستواها :

– المراقبة البعدية للقروض التي تمنحها البنوك، ومتابعة الشيكات بدون رصيد؛

– القيام بإعداد جميع الإحصاءات وتحليلها بصفة دورية؛

– إعداد مختلف أنواع التقارير السنوية، كما تنوب على كل من المدير وأمين الصندوق عند غيابهما؛

– القيام بجميع الأعمال خارج النشاط العادي للبنك.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي لدراسة

نتطرق في هذا المبحث للتعرف على أدوات جمع المعلومات بالتفصيل، وكذالك على مجتمع الدراسة ككل ثم نتعرف على عينة الدراسة ونحدد خصائصها.

المطلب الأول: أدوات جمع وتحليل البيانات

أولا/ الملاحظة: تم الاعتماد على الملاحظة بشكل كبير خاصة في تفسير نتائج الاستبيان وفهمها.

ثانيا/الاستبيان: تم تصميم استمارة الدراسة، وقد عملنا على أن تغطي جميع محاور الدراسة لاختبار فرضيات البحث، كما استخدمنا للإجابة على فرضيات الدراسة خمسة بدائل لكل سؤال (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما) ليكرت الخماسي likert scale. حيث تعطي(الدرجة1: غير موافق تماما، الدرجة2: غير موافق، الدرجة3: محايد، الدرجة4: موافق، الدرجة5: موافق تماما).

وكان أغلب الأسئلة مغلقة وذلك لسهولة الإجابة عنها ولعدم تفرغ موظفي البنوك للإجابة على الأسئلة المفتوحة نظرا لعملهم الكثيف، ولتحليل وشرح نتائج الاستبيان تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

التكرارات، النسب المئوية، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف وذلك باستخدام برنامج 15.0 spss، ولرسم الأشكال البيانية تم الاعتماد على برنامج **Microsoft Office Excel**

وقد قسمنا الاستبانة إلى أربعة محاور وهو ما سوف نتناوله في المبحث الثالث، إذ يمكن توضيح هذه المحاور بإيجاز كما يلي:

- المحور الأول: محور البيانات الشخصية؛ وتتعلق بأسئلة البيانات الشخصية للمجيبين على أسئلة الاستبيان (الجنس والعمر والمؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة)؛
- المحور الثاني: واقع وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في البنك؛ وتتعلق أسئلة هذا المحور بأساسيات نظام المعلومات المحاسبي في البنك والتدريب عليها وعلى أمن نظام المعلومات المحاسبي البنكي و الذي تضمن7 عبارات؛

- المحور الثالث: مقومات الفعالية في البنك؛ و يتعلق بالنتائج و الأهداف المتحصل عليها و الذي تضمن 7 عبارات؛
- المحور الرابع: مساهمة أنظمة المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية البنوك؛ ويتعلق بكفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي وأهميته في تحقيق فعالية البنك و الذي تضمن 6 عبارات.

المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية المستخدمة

لتحليل بيانات أفراد العينة، تمت الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss، ومن أهم الأساليب الإحصائية التي وظفت في هذه الدراسة ما يلي:

أولا: أساليب الإحصاء الوصفي

1- التكرار و النسب المئوية: لوصف خصائص عينة البحث، وتحديد إجابات أفرادها إزاء محاور البحث المختلفة؛

2- الانحراف المعياري: حيث استخدم بهدف التعرف على مدى انحراف إجابات أفراد الدراسة نحو كل فقرة، وكذالك يوضح التشتت في إجابات أفراد العينة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها؛

3- المتوسط الحسابي: وهو مقياس من مقاييس النزعة المركزية، و الذي يستخدم في المعالجة الإحصائية للعبارات التي تضمنت مقياس ليكارت في الإجابة عن عباراته؛

ثانيا: أساليب الإحصاء الاستدلالي

1- اختبار ألفا كرونباخ: ويستخدم لمعرفة واستخدام البيانات ألفا كرونباخ؛

2- اختبار T test؛

3- معامل ارتباط بيرسون: لقياس صدق الفقرات.

ولتحليل نتائج المتوسط الحسابي للعبارات التي أستخدم فيها مقياس ليكارت الخماسي، تم استخدام المعادلة التالية:

لمعرفة حدود مجال كل خيار من الخيارات التي يحتويها مقياس ليكارت الخماسي:

طول الفئة= المدى/قيمة الفئة الأعلى	(01)

حيث أن **المدى**= قيمة الفئة الأعلى– قيمة الفئة الأدنى

بالنسبة لتدرج ليكارت الخماسي:

استخدمت صيغة تدرج ليكارت الخماسي، و التي احتوت الخيارات التالية:

غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما، وبتطبيق المعادلة(01) أعلاه، وجد طول المجال مساويا: **طول الفئة= (5–1)/5= 0.8**

يتم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (1) من أجل تحديد الحد الأعلى للفئة الأولى (1.8=1+0.8) ويوضح الجدول التالي مقياس سلم ليكارت الخماسي إضافة إلى فئات المدى ودرجة الموافقة:

الجدول رقم (01–01): جدول التوزيع حسب سلم ليكارت الخماسي

الإجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
درجة المقياس	1	2	3	4	5
الفئات	]1.80–1]	]2.60 –1.80]	]3.40–2.60]	]4.20–3.40]	]5–4.20]
درجة الموافقة	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قبول عال	قبول عال جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة

سنقوم في هذا المطلب باختبار أداة الدراسة(استبيان)، حيث سنقوم أولا اختبار الصدق الظاهري و الداخلي ثم اختبار الثبات.

أولا: صدق الاستبانة

1– الصدق الظاهري(المحكمين):

تم عرض الاستبيان على المشرف ومجموعة من الأساتذة المحكمين في مجال التخصص وذلك بهدف التأكد من صحة وسلامة الاستبيان.

2–صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة البالغ حجمها 34مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة و الدرجة الكلية للمحور التابع له كما يلي:

أ– الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: واقع وأهمية نظام المعلومات المحاسبي

الجدول رقم (01–02): اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (واقع و أهمية نظام المعلومات المحاسبي)

المحور	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
واقع وأهمية نظام المعلومات المحاسبي.	إن نظام المعلومات المحاسبية يرفع من مردودية العمل في البنك.	^{0},522**	0.02
	يعتمد البنك على نظام معلومات محاسبي في عمليات صنع القرار.	,632**	0.000
	توفر البرامج المناسبة لتشغيل نظام المعلومات المحاسبي في البنك بشكل كبير.	,738**	0.000
	يتسم نظام المعلومات المحاسبي بالمرونة و البساطة داخل البنك.	,705**	0.000
	يعتمد نظام المعلومات المحاسبي في بنككم على التكنولوجيا الجديدة.	,821**	0.000
	إن نظام المعلومات المحاسبي يسهل من عمليات التنسيق و الاتصال بالبنك.	,669**	0.000

	إن نظام المعلومات المحاسبي يزيد من جودة العمليات المصرفية.	,378*	0.027

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

يبين الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01) مما يشير إلى وجود اتساق داخلي بين جميع عبارات محور واقع وأهمية نظام المعلومات المحاسبية في البنك و بين الدرجة الكلية له.

ب– الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مقومات الفعالية في البنك

الجدول رقم (01–03): اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (مقومات الفعالية في البنك)

المحور	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
مقومات الفعالية في البنك.	يعتبر العملاء الركيزة الأساسية لعمل البنك، فبدون وجود عملاء لا يوجد عمل البنك.	,770**	0.000
	يقوم البنك بتقديم أدوات ووسائل دفع تسهل انتقال الأموال بأدنى تكلفة، وفي أقصر وقت ممكن.	,600**	0.000
	يقوم البنك بجدب العديد من الودائع والاستفادة منها والعمل على تنميتها.	,652**	0.000
	تكتسي وظيفة الرقابة الداخلية في البنك أهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي تلعبه، لتحقيق الأمن و	,651**	0.000

	السلامة المصرفية، ونزاهة ومصداقية المعلومات المالية.		
	يسعى البنك إلى الاستمرار في عمله والمحافظة على السمعة الجيدة.	,346*	0.045
	يعمل البنك على تطوير جميع الوسائل و الأساليب الخاصة بجذب الأموال وادخارها و تجميعها.	,679**	0.000
	إن البنك يعمل على كسب أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية الخاصة بالعملاء.	,837**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

يبين الجدول(01–03) أن أغلب معاملات الارتباط موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 مما يشير مما يشير إلى وجود اتساق داخلي بين جميع عبارات محور مقومات الفعالية في البنك وبين الدرجة الكلية له.

ج– الصدق الداخلي لفقرات محور الثالث: مساهمة أنظمة المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية البنوك

الجدول رقم (01–04): اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (مساهمة أنظمة المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية البنوك)

المحور	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
مساهمة أنظمة المعلومات	استخدام المعلومات المحاسبية يساهم بشكل كبير في زيادة فعالية	,505**	0.002

المحاسبية في تحقيق فعالية البنوك.	عملية التخطيط في البنوك.		
	يوفر نظام المعلومات المحاسبي مختلف المعلومات للمؤسسة و التي تلبي التزاماتها من الأطراف الخارجية من خلال هذا النظام.	,461**	0.006
	تساهم الوسائل التقنية المستخدمة في إدارة نظم المعلومات في تحقيق الترابط و التنسيق و التكامل اللازم بين أقسام البنك المختلفة.	,705**	0.000
	وجود نظام معلومات محاسبي ذو كفاءة وفعالية يساعد المهتمين بالنشاط المصرفي في الحصول على معلومات دقيقة و ملائمة وبأقل تكلفة مما يساهم في نجاح البنوك وترشيدها في اتخاذ القرارات.	,571**	0.000
	تعتبر المعلومات المحاسبية هي الوسيلة التي تفصح بها البنوك عن وضعها المالي وأدائها ونفقاتها المالية وغير المالية.	,597**	0.000
	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في بنككم في رفع كفاءة توزيع الخدمات المصرفية	,516**	0.002

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss.

يبين الجدول رقم(01–04) أن جميع معاملات الارتباط موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 مما يشير إلى وجود اتساق داخلي بين جميع عبارات محور مساهمة أنظمة المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية البنوك وبين الدرجة الكلية له.

أ– الصدق البنائي للمحور الدراسة:

الجدول رقم(01–05): معامل ارتباط بيرسون لمحاور الدراسة

المحور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
واقع. وأهمية نظام المعلومات المحاسبي.	,714**	0.000
مقومات الفعالية في البنك.	,625**	0.000
مساهمة أنظمة المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية البنوك.	,716**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

ثبات الأداة: وهي تهدف للحصول على أداة قادرة على جمع المعلومات الدقيقة، و التي لابد أن تكون قادرة على إعطاء إجابات ثابتة نسبيا، وتم التحقق من الثبات بتطبيق معامل ألفا كرونباخ، وهذا المعامل يجب أن يكون أكبر من 0.60 من الناحية التطبيقية حتى يتم قبول الاستبانة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01– 06): معامل الثبات Alpha de Cronbach

عناصر محاور الاستبانة	معامل الثباتAlpha de Cronbach	معامل الصدق
20	0.743	0.861

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

ملاحظة: تم حساب معامل الصدق من جدر معامل الثبات.

حسب نتائج الجدول (01–06) نلاحظ بأن معامل ألفا كرونباخ أكبر من 0.60 وهذا يعني أن الأداة قادرة على جمع معلومات دقيقة، ومنه يتم قبول الاستبيان.

المطلب الرابع: متغيرات الدراسة

لقد تميّزت إشكالية البحث بوجود متغيرين أساسيين هما المتغير الأول نظام المعلومات المحاسبي ويعتبر المتغير المستقل أما المتغير الثاني فهو فعالية المؤسسات البنكية ويعتبر المتغير التابع، حيث نسعى من خلال هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة التي تربطهما ومدى التأثر و التأثير المتبادل بينهما؛ ففي هذه الدراسة ركزنا في المتغير التابع على تحقيق الفعالية في المؤسسات البنكية، أما المتغير المستقل المتمثل في نظام المعلومات المحاسبي ومحاولة إبراز دوره في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية.

1– المتغيرات المستقلة: تكونت من مجموعتين وهي:

الخصائص الشخصية للمدققين الداخليين و المحاسبين وهي: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة.

نظام المعلومات المحاسبي تمثل في خصائص المعلومات، أنواع المعلومات المحاسبية، تكنولوجيا المعلومات.

3– المتغير التابع: ويتمثل في فعالية المؤسسات البنكية.

الشكل رقم (01–05): متغيرات الدراسة المستقلة و التابعة

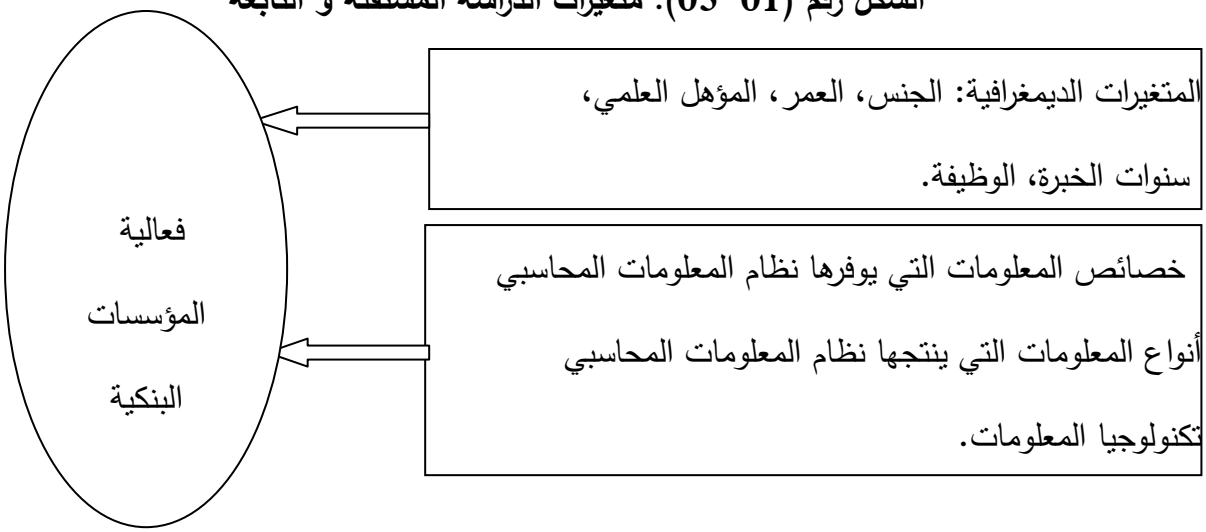

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الخامس: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في البنك و البالغ عددهم 40 موظفا، وعليه تكون عينة الدراسة كما يوضحه الجدول

الجدول رقم (01–07): توزيع الاستبيانات

البيان	التكرار	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	40	%100
عدد الاستبيانات المسترجعة	34	%85
عدد الاستبيانات غير مسترجعة	6	%15

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على نتائج الاستبيان

حسب الجدول (01–07) تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد المجتمع، و الذي تم من خلالها استرداد 34 استبيان من أصل 40 استبيان تم توزيعه، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 34 استبيان.

المبحث الثالث: تحليل أجوبة الاستبيان

من خلال هذا المبحث يتم فيه تحليل أجوبة الاستبيان لعينة الدراسة من خلال تحليل كل من القسم الأول و المتعلق بالبيانات الشخصية، وكذا أجوبة الاستبيان لكل محور.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية

يحتوي هذا الجزء على مجموعة من الأسئلة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة.

حيث يمكن تلخيص البيانات الشخصية لأفراد العينة في الجداول التالية:

الجدول رقم (01–08): توزيع مفردات العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	16	%47.1
أنثى	18	%52.9
المجموع	34	%100

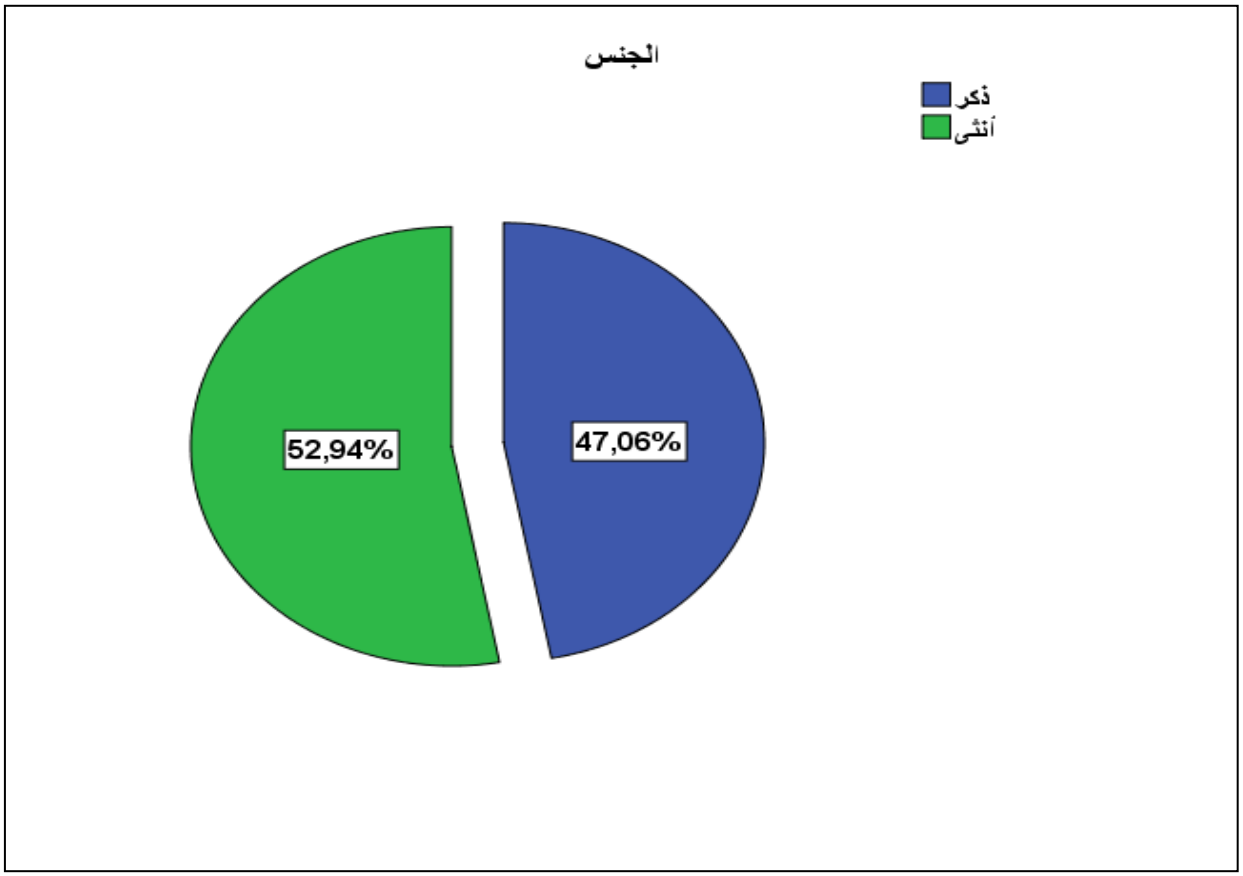

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب الجنس (ذكر، أنثى)، حيث يتضح أن 47.1% من عينة الدراسة ذكور في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث 52.9 %.

الجدول رقم (01–09): توزيع مفردات العينة حسب العمر

فئات العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	13	%38.2
من 31 إلى 40 سنة	7	%20.6
من 41 إلى 50 سنة	10	%29.4
من51 إلى 60 سنة	4	%11.8

المجموع	34	%100

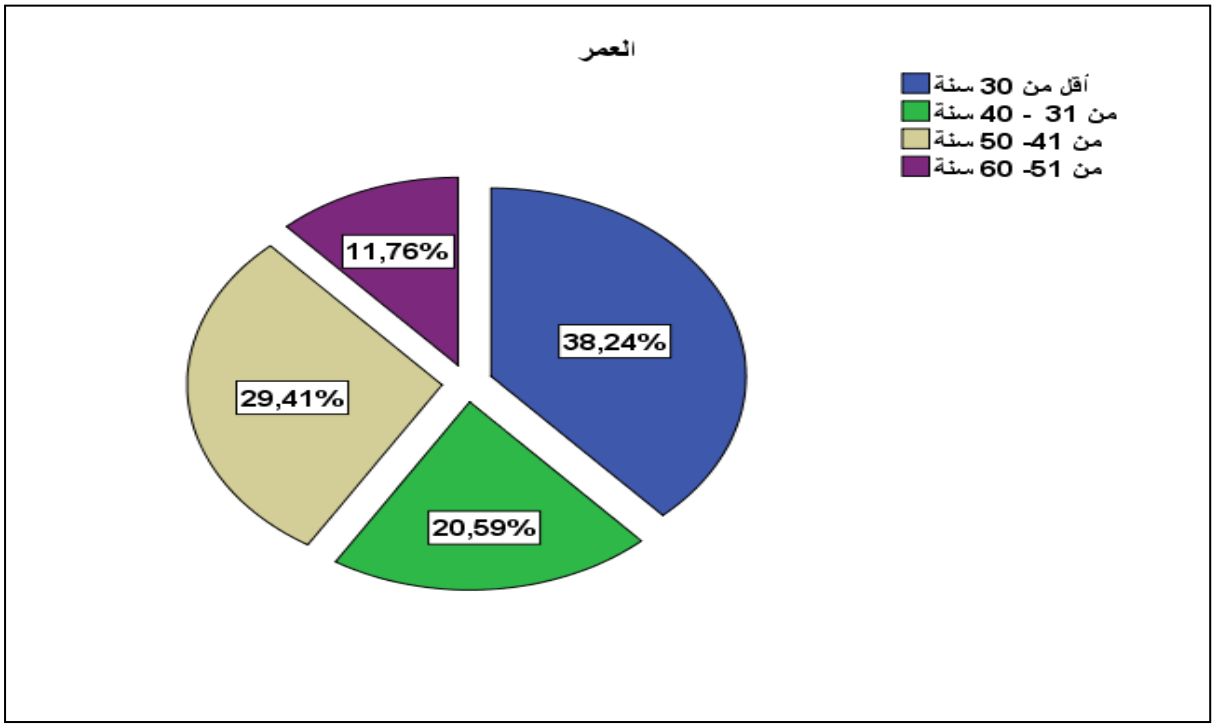

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر، حيث يتبين أن 38.2% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم أقل من 30 سنة وهي تمثل أعلى نسبة، ومن 31 إلى 40 سنة بلغت نسبة أعمارهم 20.6%، ومن 41 إلى50 سنة بلغت نسبة أعماره 29.4%، ومن 51إلى 60 سنة بلغت نسبة أعمارهم 11.8%.

الجدول رقم (01–10): توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

المستوى	التكرار	النسبة
ثانوي	6	%17.6
جامعي	24	%70.6
دراسات أخرى	4	%11.8
المجموع	34	%100

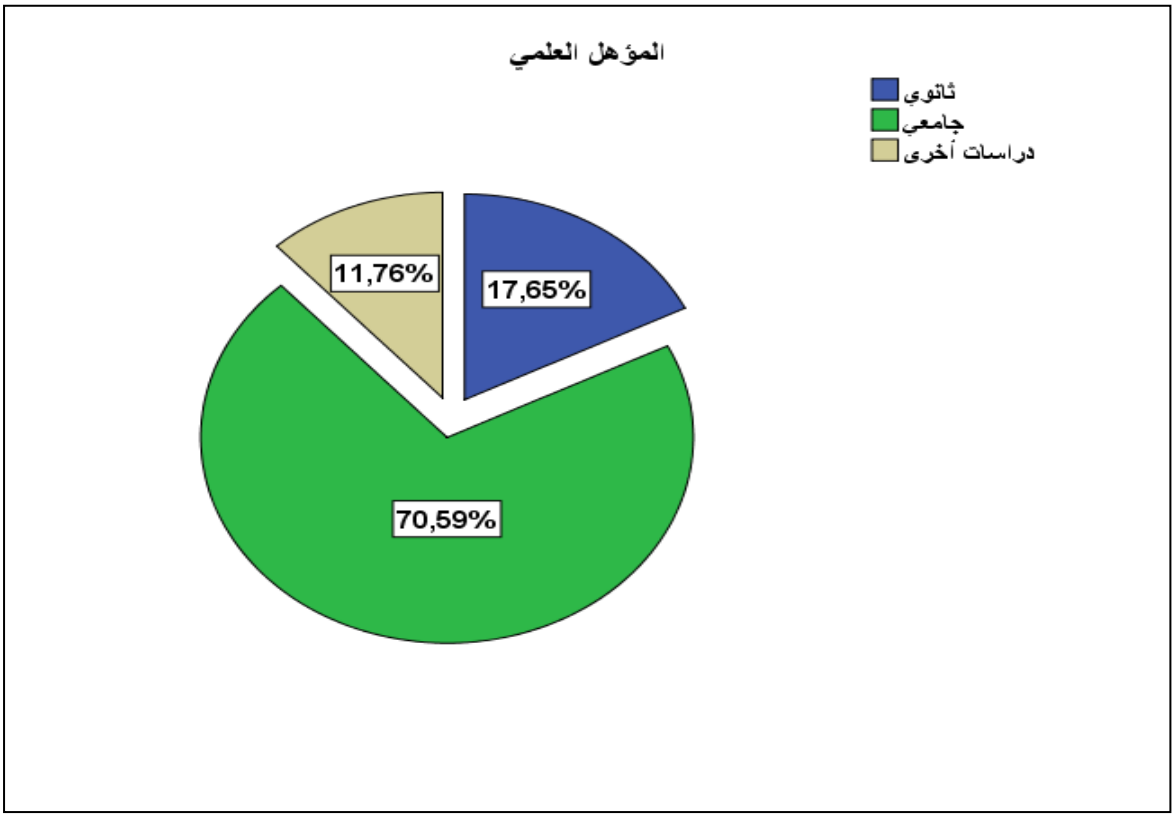

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من خلال الجدول أن 17.6% من عينة الدراسة مستواهم ثانوي أما جامعي فوصلت نسبتهم إلى 70.6% وهي النسبة الأكبر، وفيما يخص دراسات أخرى بلغت نسبتهم 11.8%.

الجدول رقم (01-11): توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة

السنوات	التكرار	النسبة
من سنة إلى 4 سنوات	13	%38.2
من 4 سنوات إلى 8 سنوات	6	%17.6
من 8 سنوات إلى 12 سنة	3	%8.8
أكثر من 12 سنة	12	%35.3
المجموع	34	%100

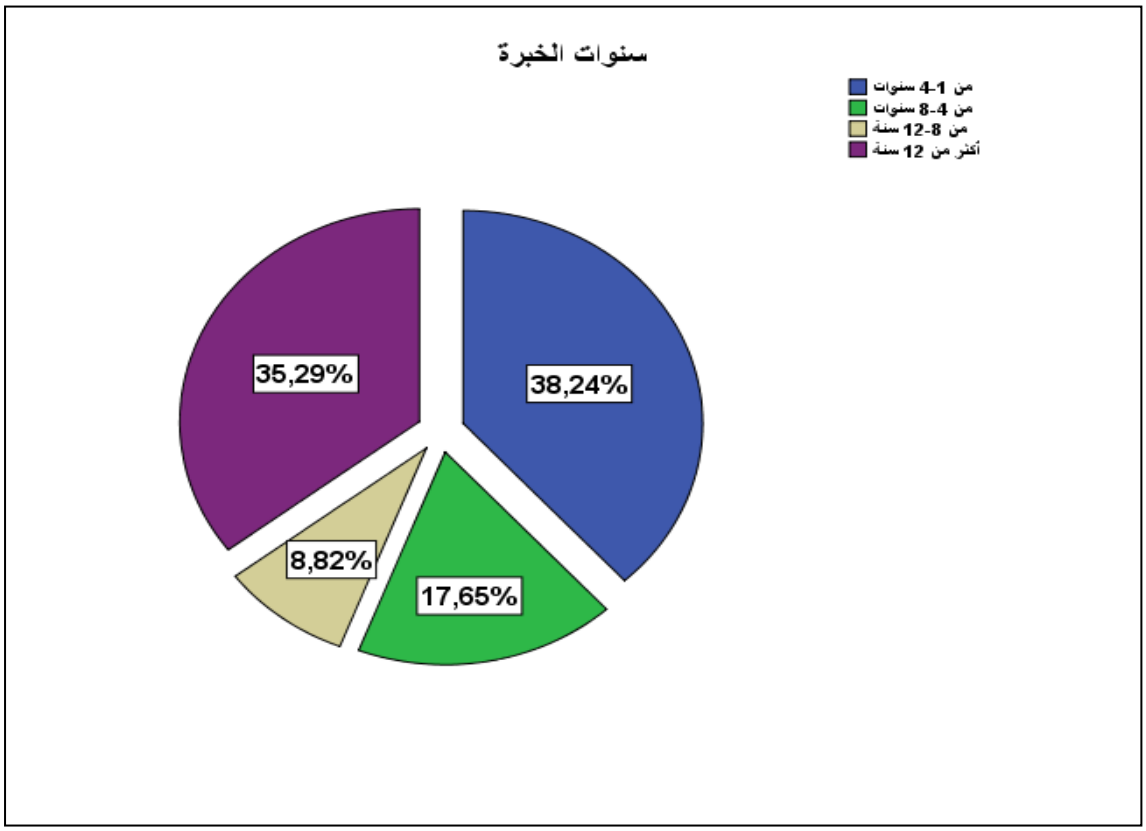

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة حسب الخبرة تقدر ب 38.2 % من سنة إلى 4 سنوات، ثم تليها نسبة 17.6 % من لديهم خبرة من 4 إلى 8 سنوات، و 8.8% من لديهم خبرة من 8 إلى 12 سنة، وفي الأخير من لديهم خبرة أكثر من 12 سنة تقدر بنسبة 35.3 %.

الجدول رقم (01-12): توزيع مفردات العينة حسب مجال الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
موظف	12	%35.3
رئيس مكتب	11	%32.4
رئيس مصلحة	11	%32.4
المجموع	34	%100

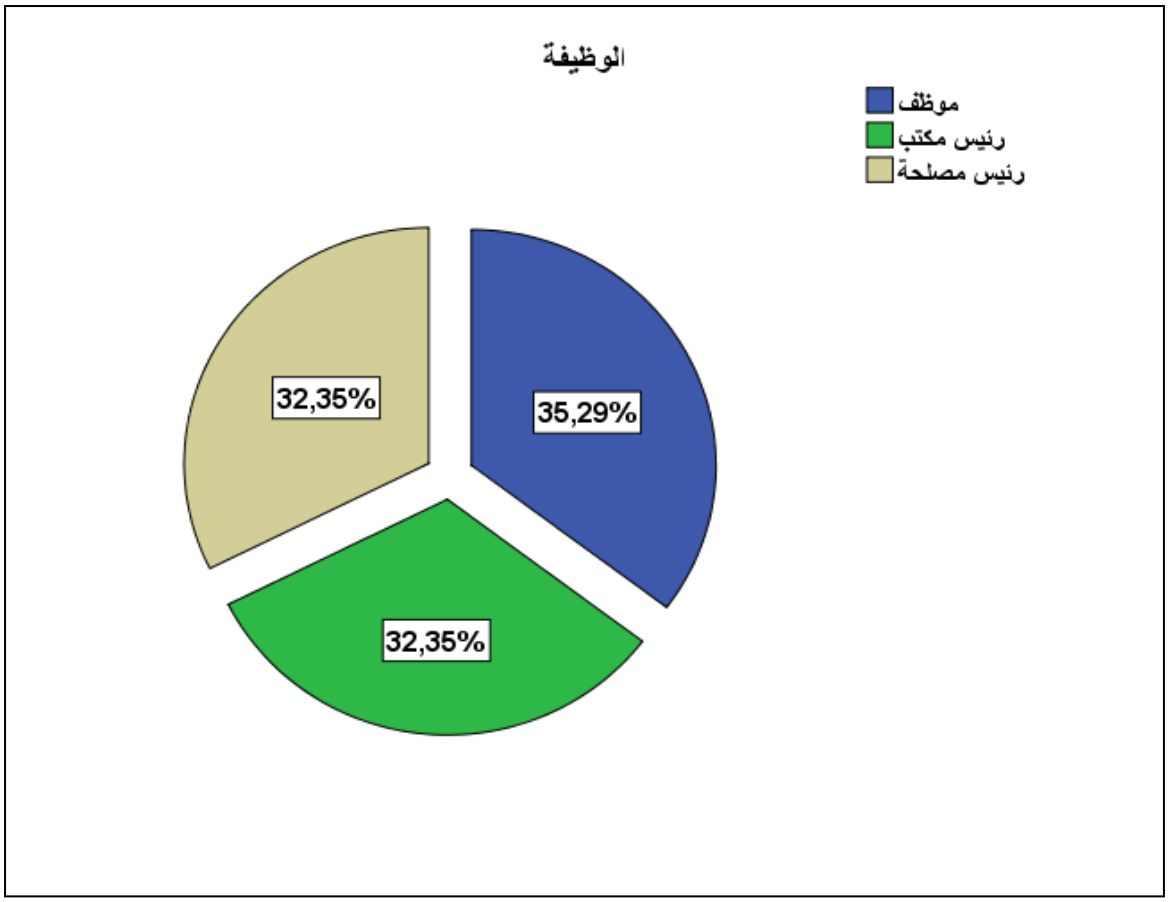

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من خلال الجدول أن 35.29 % من عينة الدراسة وظيفتهم موظف وهي النسبة الأكبر، أما رئيس مكتب فنسبتهم تتمثل في 32.35%، وهي مساوية لنسبة رئيس مصلحة المتمثلة في 32.35%.

المطلب الثاني: تحليل عبارات الاستبيان

أولا: تحليل الأجوبة المتعلقة بواقع وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في البنك

من خلال هذا المطلب يتم تحليل أسئلة الاستبيان التي تخص المحور الثاني الذي يخص واقع وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في البنك بناءا على أجوبة عينة الدراسة وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (01– 13): تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق بواقع وأهمية نظام المعلومات المحاسبي

الرقم	العبارات	العدد و النسبة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إن نظام المعلومات المحاسبي يرفع من مردودية العمل في البنك.	العدد	23	10	1	0	0	4.65	0.544
		النسبة	67.6	29.4	2.9	0	0		
2	يعتمد البنك على نظام معلومات محاسبي في عمليات صنع القرار.	العدد	17	11	1	5	0	4.18	1.058
		النسبة	50.0	32.4	2.9	14.7	0		
3	توفر البرامج المناسبة لتشغيل نظام المعلومات المحاسبي في البنك	العدد	21	12	0	1	0	4.56	0.660
		النسبة	61.8	35.3	0	2.9	0		

	بشكل كبير.								
4	يتسم نظام المعلومات المحاسبي بالمرونة و البساطة داخل البنك.	**العدد**	21	10	2	1	0	4.50	0.749
		النسبة	61.8	29.4	5.9	2.9	0		
5	يعتمد نظام المعلومات المحاسبي في بنككم على التكنولوجيا الجديدة.	**العدد**	16	16	1	1	0	4.38	0.697
		النسبة	47.1	47.1	2.9	2.9	0		
6	إن نظام المعلومات المحاسبي يسهل من عمليات التنسيق و الاتصال بالبنك.	**العدد**	23	10	0	1	0	4.62	0.652
		النسبة	67.6	29.4	0	2.9	0		
7	إن نظام	**العدد**	13	18	3	0	0	4.29	0.629

	المعلومات المحاسبي يزيد من جودة العمليات المصرفية.								
		النسبة	38.2	52.9	8.8	0	0		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من الجدول أن الفقرة الأولى تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.65 وبانحراف معياري مقدر ب 0,544 وهذا يعني درجة موافقة كبيرة، في حين تحتل المرتبة الثانية الفقرة السادسة بمتوسط حسابي 4.62 وبانحراف معياري 0.652 ثم تأتي الفقرة الثالثة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.56 و انحراف معياري 0.660 ليعكس ذلك عدم اختلاف الأفراد كثيرا في إجابتهم على هذه الفقرة مقارنة بالفقرة ثانية، في حين تحتل الفقرة الرابعة والخامسة المرتبة الرابعة و الخامسة بمتوسط حسابي 4.50 و 4.38 وبانحراف معياري 0.749 و 0,697 على التوالي، وتليها الفقرة السادسة و الثانية في المرتبة السادسة و السابعة بمتوسط حسابي 4.29 و4.18، و بانحراف معياري 0.629 و1.058 على التوالي.

ثانيا: تحليل الأجوبة المتعلقة بمقومات الفعالية في البنك

من خلال هذا المطلب يتم تحليل أسئلة الاستبيان التي تخص المحور الثالث الذي يخص مقومات الفعالية في البنك بناءا على أجوبة عينة الدراسة وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (01-14): تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق بمقومات الفعالية في البنك

الرقم	العبارات	العدد و النسبة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري

1	يعتبر العملاء الركيزة الأساسية لعمل البنك، فبدون وجود عملاء لا يوجد عمل البنك.	العدد	23	4	4	3	0	4.38	1.015
		النسبة	67.6	11.8	11.8	8.8	0		
2	يقوم البنك بتقديم أدوات ووسائل دفع تسهل انتقال الأموال بأدنى تكلفة، وفي أقصر وقت ممكن.	العدد	21	9	3	1	0	4.47	0.788
		النسبة	61.8	26.5	8.8	2.9	0		
3	يقوم البنك بجذب العديد من الودائع والاستفادة منها و العمل على تنميتها.	العدد	9	15	6	2	2	3.79	1.095
		النسبة	26.5	44.1	17.6	5.9	5.9		
4	تكتسي وظيفة الرقابة الداخلية	العدد	14	19	1	0	0	4.38	0.551

	في البنك أهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي تلعبه، لتحقيق الأمن و السلامة المصرفية، ونزاهة ومصداقية المعلومات المالية.	**النسبة**	41.2	55.9	2.9	0	0		
5	يسعى البنك إلى الاستمرار في عمله و المحافظة على السمعة الجيدة.	**العدد**	16	17	1	0	0	4.44	0.561
		النسبة	47.1	50.0	2.9	0	0		
6	يعمل البنك على تطوير جميع الوسائل و الأساليب الخاصة بجذب الأموال وادخارها و تجميعها.	**العدد**	7	22	5	0	0	4.06	0.600
		النسبة	20.6	64.7	14,7	0	0		

7	إن البنك يعمل على كسب أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية الخاصة بالعملاء.	العدد	10	12	11	1	0	3.91	0.866
		النسبة	29.4	35.3	32.4	2.9	0		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من الجدول أن الفقرة الثانية تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.47 وانحراف معياري مقدر ب 0.788 وهذا يعني درجة موافقة كبيرة، في حين تحتل المرتبة الثانية الفقرة الخامسة بمتوسط 4.44 وانحراف معياري 0.561 ، ثم تأتي في المرتبة الثالثة والرابعة الفقرة الرابعة و الأولى بمتوسط حسابي 4.38 و 4.38 و انحراف معياري 0.551 و1.015. ليعكس ذلك عدم اختلاف الأفراد في إجابتهم على الفقرة الرابعة مقارنة بالأولى، ثم تحتل المرتبة الخامسة والسادسة الفقرة السادسة والسابعة بمتوسط حسابي 4.06 و 3.91 وانحراف معياري 0.6 و 0.866 على التوالي، ثم تحتل المرتبة السابعة الفقرة الثالثة بمتوسط حسابي 3.79 وانحراف معياري 1.095.

ثالثا: تحليل الأجوبة المتعلقة بمساهمة أنظمة المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية البنوك

من خلال هذا المطلب يتم تحليل أسئلة الاستبيان التي تخص المحور الرابع الذي يخص مساهمة أنظمة المعلومات في تحقيق فعالية البنوك بناءا على أجوبة عينة الدراسة وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (01-15): تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق بمقومات الفعالية في البنك

الرقم	العبارات	العدد و النسبة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	استخدام المعلومات	العدد	27	7	0	0	0	4.79	0.410

	المحاسبية يساهم بشكل كبير في زيادة فعالية عملية التخطيط في البنوك.	النسبة	79.4	20.6	0	0	0		
2	يوفر نظام المعلومات المحاسبي مختلف المعلومات للمؤسسة و التي تلبي التزاماتها مع الأطراف الخارجية من خلال هذا النظام.	العدد	19	13	2	0	0	4.50	0.615
		النسبة	55.9	38.2	5.9	0	0		
3	تساهم الوسائل التقنية المستخدمة في إدارة نظم المعلومات المحاسبي في تحقيق الترابط	العدد	15	19	0	0	0	4.44	0.504
		النسبة	44.1	55.9	0	0	0		

	والتنسيق و التكامل اللازم بين أقسام البنك المختلفة.								
4	وجود نظام معلومات محاسبي ذو كفاءة وفعالية يساعد المهتمين بالنشاط المصرفي في الحصول على معلومات دقيقة وملائمة وبأقل تكلفة مما يساهم في نجاح البنوك وترشيدها في اتخاذ القرارات.	العدد	21	13	0	0	0	4.62	0.493
		النسبة	61.8	38.2	0	0	0		
5	تعتبر المعلومات المحاسبية هي	العدد	18	15	1	0	0	4.50	0.564

	الوسيلة التي تفصح بها البنوك عن وضعها المالي وأداؤها ونفقاتها المالية وغير المالية.	النسبة	52.9	44.1	2.9	0	0		
6	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في بنككم في رفع كفاءة توزيع الخدمات المصرفية.	العدد	23	11	0	0	0	4.68	0.475
		النسبة	67.6	32.4	0	0	0		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

نلاحظ من الجدول أن الفقرة الأولى تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.79 وانحراف معياري مقدر ب 0.410 وهذا يعني درجة موافقة كبيرة، في حين تحتل المرتبة الثانية الفقرة السادسة بمتوسط حسابي 4.68 وانحراف معياري 0.475، ليعكس ذلك عدم اختلاف الأفراد كثيرا في إجابتهم على هذه الفقرة على هذه الفقرة مقارنة بالأولى، ثم تأتي الفقرة الرابعة المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.62 وانحراف معياري 0.493 على التوالي، في حين تحتل الفقرة الخامسة والثانية المرتبة الرابعة والخامسة بمتوسط حسابي 4.50 و4.50 وانحراف معياري 0.564 و0.615 على التوالي، ليعكس ذلك عدم اختلاف الأفراد في إجابتهم على الفقرة الخامسة مقارنة بالثانية، ثم تليها الفقرة الثالثة في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 4.44 وانحراف معياري 0.504

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

H_0: لا توجد أهمية لنظام المعلومات المحاسبي في البنك؛

H_1: توجد أهمية لنظام المعلومات المحاسبي في البنك.

الجدول رقم (01–16): نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة المحسوبة sig	الحكم على الفرضية
الفرضية الفرعية الأولى	4.453	0.459	18.460	1.69	0.000	قبول H_1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول رقم (01–16) نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 4.453 أي بدرجة متوسطة، وفيما يخص مستوى الدلالة sig=0.000 هو أصغر من α=0.05 و أيضا T المحسوبة (18.460) أكبر من T الجدولية (1.69)، مما يعني نرفض فرضية العدم (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه: توجد أهمية لنظام المعلومات المحاسبي في البنك.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

H_0: لا توجد فعالية في بنك الجزائر لوكالة جيجل؛

H_1: توجد فعالية في بنك الجزائر لوكالة جيجل.

الجدول رقم (01–17): نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة المحسوبةsig	الحكم على الفرضية
الفرضية الفرعية الثانية	4.205	0.521	13.474	1.69	0.000	قبولH_1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول رقم (01– 17) نرى أن المتوسط الحسابي يساوي (4.205) أي بدرجة متوسطة، وفيما يخص مستوى الدلالة sig تساوي (0.000) وهو أصغر من α = (0.05) و أيضا T المحسوبة (13.474) أكبر من T الجدولية (1.69)، مما يعني نرفض فرضية العدم (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة(H_1) التي تنص على أنه: توجد فعالية في بنك الجزائر لوكالة جيجل.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

H_0: لا تساهم أنظمة المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية البنك؛

H_1: تساهم أنظمة المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية البنك.

الجدول رقم (01–18): نتائج اختبار T- test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة المحسوبة sig	الحكم على الفرضية
الفرضية الفرعية الثالثة	4.588	0.284	32.499	1.69	0.000	قبولH_1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول رقم (01–18) نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي (4.588) أي بدرجة متوسطة، وفيما يخص مستوى الدلالة sig

تساوي (0.000) وهو أصغر من α=(0.05) وأيضا T المحسوبة (32.499) أكبر من T الجدولية (1.69)، مما يعني نرفض فرضية العدم (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه : تساهم أنظمة المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية البنك.

رابعا: اختبار الفرضية الرئيسية

H_0: لا يوجد دور دو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية؛

H_1: يوجد دور دو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية.

الجدول رقم(01–19): نتائج تحليل T-test لاختبار دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة sig	الحكم على الفرضية الرئيسية
الفرضية الرئيسية	4.407	0.290	28.295	1.69	0.000	قبول H_1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

من خلال الجدول رقم(01–19) نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي (4.407) أي بدرجة متوسطة، وفيما يخص مستوى الدلالة sig(0.000) هو أصغر من α(0.05) و أيضا T المحسوبة (28.295) أكبر من T الجدولية (1.69)، مما يعني نرفض فرضية العدم (H_0) و نقبل الفرضية البديلة(H_1) التي تنص على أنه: يوجد دور لنظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تناوله هذا الفصل والمتعلق بالدراسة الميدانية وبتفسير الإجابات المتوصل إليها واستنتاج النتائج المتعلقة بدراسة حالة بنك الجزائر لوكالة جيجل، وبالاستعانة باستمارة الاستبيان لجمع المعلومات على عينة الدراسة، تم استخدام عدة أساليب إحصائية لتحليل البيانات بالاعتماد على برنامج spss حيث تم التأكد من درجة ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث تراوحت قيمته (0.743)، مما يدل على ثبات واستقرار مرتفع للاستبيان.

وبهدف عرض وتحليل سمات وخصائص عينة الدراسة تم استخدام النسب المئوية و التكرارات، ليتم بعد ذلك تحليل فقرات محور الدراسة وبيان اتجاهات أراء أفراد عينة الدراسة و التأكد من درجة الانسجام في إجابتهم وعدم تشتتها، تم توظيف عدة أدوات إحصائية وهي المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري، أما لاختبار معنوية آراء أفراد العينة تم استخدام اختبار (T)، فقد تبين أن اتجاهات آراء أفراد العينة تميل نحو الموافقة على أغلب الفقرات ويرجع ذلك حسب اعتقادنا بأن البنوك محل الدراسة تعتمد على نظام المعلومات المحاسبي من أجل تحقيق فعاليتها.

ومنه تم التأكد من مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسة البنكية حسب موظفي المؤسسة البنكية بوكالة جيجل.

ومما يمكن قوله أيضا أن مؤسسة بنك الجزائر بوكالة جيجل كغيرها من المؤسسات تحتوي على نظام معلومات محاسبي يتناسب مع طبيعة نشاطها، ويتلاءم مع سياستها المالية و الذي بدوره يساهم في تحقيق فعالية المؤسسة البنكية.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لموضوع دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية، وحاولنا من خلال فصوله الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسة البنكية؟ كما تطرقنا كذلك إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية وذلك بإسقاط الجانب النظري على التطبيقي للتعرف على دور نظام المعلومات المحاسبي وكيفية تحقيق الفعالية في المؤسسة البنكية في بنك الجزائر لوكالة جيجل، ومن خلال تطرقنا إلى المفاهيم و الطرق و الدراسات بتعمق لقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية و التطبيقية ومجموعة أيضا من التوصيات والاقتراحات.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

1- الفرضية الأولى: تكمن أهمية نظام المعلومات المحاسبي في البنك من خلال المرونة والبساطة وسهولة الاتصال بالبنك.

تم إثبات صحة هذه الفرضية، بحيث تنعكس أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اعتباره وسيلة لإنتاج البيانات و المتمثلة في التقارير و التي بدورها تكون ملائمة ودقيقة لاحتياجات المستويات الإدارية.

2- الفرضية الثانية: تتمثل مقومات الفعالية في البنك في السرية وحسن المعاملة وراحة العملاء و السرعة في انجاز الأعمال في البنك.

تم إثبات صحة هذه الفرضية، حيث أن المعاملات بين البنوك وعملائه تقوم على الثقة الدائمة، كما أن المعاملة الحسنة التي تلقاها عميل البنك من العاملين فيه هي التي تجذب العميل إلى التعامل مع البنك بذاته، وأن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يغريه على كثرة التردد عليه، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء.

3- الفرضية الثالثة: يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية من خلال مجموعة من الأهداف والوظائف.

تم إثبات صحة هذه الفرضية، حيث يحقق نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الوظائف منها تجميع البيانات المحاسبية، معالجتها وعرضها بما يتناسب مع أهداف المؤسسة ومن بينها تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأطراف الخارجية.

ثانيا: نتائج الدراسة

لقد توصلنا من خلال الدراسة إلى عدة نتائج تم تقسيمها إلى:

1- النتائج النظرية: والتي تتمثل في:

- يقوم نظام المعلومات المحاسبي بمهامه وبوظائفه من خلال تجميع البيانات وتبويبها بالمؤسسة البنكية وتم معالجة هذه البيانات وفق طرق ومعايير تستخدم لتصل في الأخير إلى المستخدم النهائي؛

- يقوم نظام المعلومات المحاسبي بالتكامل بين وظائف المؤسسة مما يساعد على حسن سير المؤسسة البنكية لتحقيق فعاليتها؛

- يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تقليل التكاليف وزيادة الأرباح وزيادة التنبؤ بالأخطار وزيادة الإبداع في العمل البنكي؛

- إن إتباع نظام المعلومات المحاسبي ضروري في كل مؤسسة فهو يعود من أهم العوامل المساهمة في بقاء المؤسسة البنكية واستمراريتها و بما يخص جانبها المالي الذي يعتبر أهم ركيزة للمؤسسة.

2- النتائج التطبيقية: تتمثل النتائج التطبيقية في:

- مؤسسة بنك الجزائر وكالة جيجل تطبق نظام معلومات محاسبي يتناسب وطبيعة نشاطها؛

- لنظام المعلومات المحاسبي أهمية كبيرة في تحقيق فعالية المؤسسة البنكية من خلال المعلومات المحاسبية و المالية؛

- يعمل نظام المعلومات المحاسبي على تزويد البنوك بمعلومات هامة تتسم بالدقة و الفعالية؛

- تستعمل المؤسسة وسائط تخزين لنقل المعلومات المحاسبية بين المؤسسة و فروعها.

ثالثا: الاقتراحات

انطلاقا من النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- زيادة الاعتماد على تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في البنوك كونه يعد أداة هامة لدعم الإدارة بما يلزم من معلومات حول الانحرافات الموجودة من خلال تقارير المدقق الداخلي، مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح هذه الانحرافات وفي الوقت الملائم؛

- العمل على متابعة التطورات الفنية و التكنولوجية و تزويد البنوك بالأجهزة الحديثة و البرامج المحاسبية الدورية؛

- تدعيم المؤسسة البنكية بالمورد البشري الكفء على مستوى مصلحة المحاسبة و المالية، باعتبارها العصب الذي يسير الإدارة العامة من خلال تنفيذ و رقابة العمليات، شرط أن تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة لتحمل مسؤولية العمل في المجال المحاسبي؛

– ضرورة تكوين إطارات المؤسسة البنكية على نظام المعلومات المحاسبية الخاص بالمؤسسة من أجل الاستفادة من جميع خصائصه وذلك بما يخدم أهداف المؤسسة؛

– يجب اختيار نظام للمعلومات يلاءم احتياجات البنوك ويجب أن يكون مرنا مع التغيرات الطارئة كما يجب أن يتميز بالبساطة وعدم التعقيد؛

– ضرورة توفير تجهيزات ومعدات ذات جودة عالية ترفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي، و العمل على تطويرها وصيانتها باستمرار.

رابعا: آفاق الدراسة

هناك بعض الجوانب الهامة التي لها صلة بالموضوع و التي نقترحها بأن تكون إشكالية لمواضيع بحث قادمة مثل:

مساهمة نظام المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات البنكية؛

– نظم المعلومات في البنوك: دراسة مقارنة بين الجزائر و بلدان الإتحاد الأوروبي؛

– أثر نظام المعلومات في زيادة ربحية البنوك؛

– دور نظام المعلومات المحاسبي في حوكمة المؤسسات البنكية الجزائرية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I: الكتب

1- إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

2-أحمد حسين علي حسين، **دليلك في تحليل وتصميم النظم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

3-أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

4- أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك (تقليدية الماضي و إلكترونية المستقبل)**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، 2007.

5- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود و البنوك**، دار الفكر ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

6_ حسين جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، دار الوراق لنشر و التوزيع، الأردن، 2013.

7- خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

8- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية -المحلية و الدولية-**، دار وائل لنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

9- خالد وهيب الراوي، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

10- سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

11- سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

12- سمير حسون، **الاقتصاد السياسي في النقد و البنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، الطبعة الثانية،2004.

13- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن ،2009.

14- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014.

15- عامر إبراهيم قنديلجي، حسن رضا النجار، **علم المعلومات والنظم والتقنيات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.

16- عصام الدين محمد متولي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دون دار نشر، الطبعة الثانية، اليمن، 2015

17- عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية و الشرعية (النظام المصرفي - نظرية التمويل الإسلامي البنوك الإسلامية)**، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2013.

18- غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، **اقتصاديات النقود و البنوك**- الجزء الأول(الأساسيات)، دار وائل لنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.

19- غسان عساف، إبراهيم علي عبد الله إبراهيم، **إدارة المصارف**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1993.

20- كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

21- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

22- محمد عبد المنعم خليل إبراهيم، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر لدعم اتخاذ القرارات**، دون طبعة، المعهد العالي لسياحة و الفنادق و الحاسب الآلي السيوف، الإسكندرية.

23- محمد لمين علوان، **نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن- عمان،2019 .

24- معالي نهمي حيدر، **نظام المعلومات الإدارية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002.

25- مكرم عبد المسيح باسيلي، **المعاملات المصرفية (المحاسبة و الاستثمار وتحليل القوائم المالية)**، دار النشر المكتبة العصرية، مصر، 2008.

26- منال محمد الكردي، إبراهيم العبد، **نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية والتطبيقات**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006.

27- نبيل محمد مرسي، **التقنيات الحديثة للمعلومات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

28- هاشم أحمد عطية، **مدخل إلى: نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية لطبع و النشر و التوزيع، مصر،.2000

29- يحي مصطفى حلمي، **أساسيات نظم المعلومات**، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

30- يوسف حجيم الطائي وآخرون، **نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2009.

31- سعد غالب ياسين، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

32- سعد غالب ياسين، **تحليل وتصميم نظم المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

II: المقالات

33- أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة محمد حيظر بسكرة، المجلد 04،العدد01،جوان .2019

34- إسلام هلايلي، احمد قايد نور الدين، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة بسكرة، المجلد10، العدد2، 2019.

35- بوبكر عميروش، قطاف ليلى، " **فعالية وكفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة – دراسة نظرية** – "، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج – جامعة سطيف1، العدد12، 2017.

36- بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل، **أنظمة المعلومات الوظيفية في البنوك بين تكامل التقارير وكفاءة اتخاذ القرارات**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة تبسة، المجلد6، العدد1، أفريل 2020.

37- حكيمة مناعي، " **دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق معايير المحاسبة الدولية**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد6، .2014

38- محمد الطاهر علي سعد، فوزي محمود اللافي الحسومي، " **نظم المعلومات المحاسبية و أثرها على اتخاذ القرار- دراسة تطبيقية على مصنع الأعلاف صرمان** "، مجلة دراسات الإنسان و المجتمع، صرمان، العدد.2017،3

39- محمد عجيلة، أحمد قنيع، **دور النظم الخيرة في تطوير مهارات المحاسب الإداري**، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد1، 2019.

III : المذكرات

40- بريّ أم الخير، **دور نظام المعلومات المحاسبي في المراجعة الداخلية دراسة حالة مطاحن الزيبان – القنطرة – بسكرة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

41- بن عمر عبد العالي، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصناعية – دراسة حالة الشركة الإفريقية لزجاج جيجل** – ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل – 2017.

42- حبيبة حناش، **واقع استخدام نظام المعلومات المحاسبي و المالي و أثره في التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية بقطب المحروقات سكيكدة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، الجزائر، .2017

43- زوينة مخلخل، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة – 2020.

44- سفيان بوفروعة، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مجمع إيناجوك فرع الطاهير**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري – قسنطينة، .2022

45- علي مانع صنيهيت شرار المطيري، **دور نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية**، مذكرة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

46- فاتح ساحل، **دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، .2003

47- مراد كريفار، **أهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2019.

48- نجاح بولدان، **قياس جودة الخدمة البنكية بتطبيق نماذج صفوف الإنتظار، حالة بنك التنمية المحلية وكالة جيجل 363**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،(غير منشورة)،كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، 2006.

49- نعيمة واضح، **العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية – حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية تلمسان–**، أطروحة لنيل الدكتوراه، (غير منشورة)، مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير ومالية المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2017.

50- وليد مرتضى نوه، **نحو تفعيل دور نظام المعلومات في البنوك لرفع من مستوى أدائها**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

1- Georgion Sarrad et les autres**, L'entreprise**, 2ème,Edition goetan morin, 2010.

2-Schoderbek, charles and others"**Management sy stems**", (Businesspublications, Dallas,1980).

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

1-https://www. Elbassair.net .

الملاحق

الملحق رقم 01: استمارة الاستبان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

تخصص محاسبة وجباية معمقة

مؤسسة بنك الجزائر لولاية جيجل

أتقدم إلى سيادتكم بخالص عبارات التقدير و الاحترام متمنين لكم المزيد من التطور و الرقي و الازدهار

وأما بعد هذا العمل يدخل كمتطلبات لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة من جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل – حيث:

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على "**دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية**"، نأمل من سيادتكم التكرم بقراءة ما ورد في هذه الاستبانة من مقرات بدقة و الإجابة على ما جاء فيها بموضوعية وذلك بوضع علامة X أمام الإجابات التي تعبر عن وجهة نظركم.

إن تعاونكم معنا سيكون سببا في نجاح هذا البحث، كما أحيطكم علما بأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة هي سرية ولأغراض البحث العلمي فقط .

ولكم خالص تحياتي وجزيل شكري مسبقا على تعاونكم .

المحور الأول: البيانات الشخصية

الرجاء وضع (X) في الخانة المناسبة

بنك الجزائر

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 31 سنة – 40 سنة ☐ من 41- 50 سنة ☐

من 51- 60 سنة ☐

3- المؤهل العلمي: ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات أخرى... ☐

4- سنوات الخبرة: من 1-4 سنوات ☐ من 4-8 ☐ من 8 ☐ سنة

أكثر من 12 سنة ☐

5- الوظيفة: موظف ☐ رئيس مكتب ☐ رئيس مصلحة ☐

المحور الثاني: واقع وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في البنك

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	إن نظام المعلومات المحاسبي يرفع من مردودية العمل في البنك.					
2	يعتمد البنك على نظام معلومات محاسبي في عمليات صنع القرار.					
3	توفر البرامج المناسبة لتشغيل نظام المعلومات المحاسبي في البنك بشكل كبير.					
4	يتسم نظام المعلومات المحاسبي بالمرونة و البساطة داخل البنك.					
5	يعتمد نظام المعلومات المحاسبي في بنككم على التكنولوجيا الجديدة.					
6	إن نظام المعلومات المحاسبي يسهل من عمليات التنسيق و الاتصال بالبنك.					
7	نظام المعلومات المحاسبي يزيد من جودة العمليات المصرفية.					

المحور الثالث: مقومات الفعالية في البنك

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	يعتبر العملاء الركيزة الأساسية لعمل البنك، فبدون وجود عملاء لا يوجد عمل البنك.					
2	يقوم البنك بتقديم أدوات ووسائل دفع تسهل انتقال الأموال بأدنى تكلفة، وفي أقصر وقت ممكن.					
3	يقوم البنك بجذب العديد من الودائع والاستفادة منها و العمل على تنميتها.					
4	تكتسي وظيفة الرقابة الداخلية في البنك أهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي تلعبه، لتحقيق الأمن و السلامة المصرفية، ونزاهة ومصداقية المعلومات المالية.					
5	يسعى البنك إلى الاستمرار في عمله و المحافظة على السمعة الجيدة.					
6	يعمل البنك على تطوير جميع الوسائل و الأساليب الخاصة بجذب الأموال					

	وادخارها و تجميعها.					
7	إن البنك يعمل على كسب أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية الخاصة بالعملاء.					

المحور الرابع: مساهمة أنظمة المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية البنوك

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	استخدام المعلومات المحاسبية يساهم بشكل كبير في زيادة فعالية عملية التخطيط في البنوك.					
2	يوفر نظام المعلومات المحاسبي مختلف المعلومات للمؤسسة و التي تلبي التزاماتها مع الأطراف الخارجية من خلال هذا النظام.					
3	تساهم الوسائل التقنية المستخدمة في إدارة نظم المعلومات المحاسبي في تحقيق الترابط والتنسيق و التكامل اللازم بين أقسام البنك المختلفة.					

4	وجود نظام معلومات محاسبي ذو كفاءة وفعالية يساعد المهتمين بالنشاط المصرفي في الحصول على معلومات دقيقة وملائمة وبأقل تكلفة مما يساهم في نجاح البنوك وترشيدها في اتخاذ القرارات.					
5	تعتبر المعلومات المحاسبية هي الوسيلة التي تفصح بها البنوك عن وضعها المالي وأداؤها ونفقاتها المالية وغير المالية.					
6	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في بنككم في رفع كفاءة توزيع الخدمات المصرفية.					

الملحق رقم 02: قائمة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة
01	درو وليد	جامعة ادرار
02	بحامو سمير	جامعة ادرار
03	عماري عائشة	جامعة ادرار

الملحق رقم 03

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	34	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	34	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,743	20

الملحق رقم 04

اختبار الفرضية الرئيسية

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
دور_ن_م_المحور_ككل	34	4,4074	,29002	,04974

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
دور_ن_م_المحور_ككل	28,295	33	,000	1,40735	1,3062	1,5085

اختبار الرفضيات الفرعية

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
1واقع_اهمية_نظام_المعلوماتb	34	4,4538	,45918	,07875
2مقومات_الفعالية_في_البنكb	34	4,2059	,52187	,08950
3مساهمة_أنظمة_المعلوماتb	34	4,5882	,28496	,04887

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
1واقع_اهمية_نظام_المعلوماتb	18,461	33	,000	1,45378	1,2936	1,6140
2مقومات_الفعالية_في_البنكb	13,474	33	,000	1,20588	1,0238	1,3880
3مساهمة_أنظمة_المعلوماتb	32,499	33	,000	1,58824	1,4888	1,6877

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المؤسسات البنكية، حيث يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتوفير المعلومة المحاسبية اللازمة لمختلف متخذي القرار.

واعتمدت الدراسة في إجابتها على الفرضيات المطروحة على دراسة ميدانية ببنك الجزائر بوكالة جيجل، وبعد القيام بتوزيع الاستبيان، وتحليله بواسطة برنامج spss، تبين أنه لاستخدام نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة بنك الجزائر دورا مهما على فعالية المؤسسة، مما يساهم في تحقيق فعاليتها.

الكلمات المفتاحية :

نظام، معلومات، نظام المعلومات، نظام المعلومات المحاسبي، الفعالية، فعالية تحقيق المؤسسات البنكية.

Summary :

This study aimed to show the role of accounting information system in achieving the effectivness of banking institutions. The accounting information system provides accounting information necessary to decision makers.

The study relied on her answer on the hypothesis put forward in the field study in the algerien bank in jijel.

After distributing and analysing the questionnaire by spss programme l found that using accounting information system in algerian bank play an important role in entrerprise effectiveness.

Key words:

System, Information, Information System, Accounting Information System, Effectiveness, The effectiveness of achieving banking institutions